د. عبدالله علي إبراهيم

الرق في السودان

نحو انثربولجيا الخبر



الرق في السودان :
نحو انثربولجيا الخبر

عبد الله على إبراهيم

رقم الإيداع ٢٠٠٢/١٠٨٨٢

الشركة العالمية للطباعة والنشر
تلفون القاهرة ٣٥٩٥٤٣٣
الخرطوم ٧٩٧٩٢٦

صمم الغلاف : حسان على أحمد
نفذ الغلاف : هاشم ود راوى

الفهرست

	رقم الصفحة

المقدمة

هذا الكتاب جزء من مبحث اشتغلت به منذ ذاع خبر عودة أو تجدد الرق في السودان في عام 1987 في ثنايا الحرب الأهلية المحتدمة الأوار. وهي الحرب التي يجري تصويرها كمواجهة بين الشمال العربي المسلم الطاغي في الحكومة المركزية، والجنوب الإفريقي المسيحي "الوثني". وهي أمر أكثر تعقيدا من هذا الوصف الشائع وليس من مجال التشعيب في هذه المسألة. وقد أذاع خبر الرق الدكتوران سليمان بلدو وعشاري أحمد محمود في كتابهما "مذبحة الضعين والرق في السودان". وقد حقق الكتاب في حادثة صدام مؤسف دموي بين جماعات الرزيقات، المنسوبة إلى الشمال الموصوف بالعروبة والإسلام، وبين شعب الدينكا الجنوبي. وراح ضحية هذا الصدام عدد كبير من الدينكا، وانتهي نفر منهم، في قول الكتاب الي أشكال من "الاحتجاز القسري" سماها الكاتبان (رقا) وسماها "آسرا" من لم يقبلوا بوصف الكاتبين.

بدأت هذا المبحث بعرض لكتاب بلدو وعشاري نشرته في جريدة الايام السودانية في خريف 1987. وقد أخذت علي الكتاب، علي جلال المسألة التي عالجها بصورة لم يسبق إليها

كثيرا في سجل دراسة العلاقات العرقية في السودان، انه هدم اعتبارات التحقيق السياسي، وانتهي إلى مجرد "عرضحال" حافل بشكاءات الدينكا المؤسية. وما اكترث الكاتبان بعد تبرئة الذمة هذه أن كانا قد فارقا أصول التحقيق أو ساقا الأدلة بطريقة حاطب ليل.

ثم عدت لموضوع الرق أعلق علي سوية المصطلح نفسه في نيول إثارة بلدو وعشاري للأمر والردود عليها. فقد قال أهل الردود أن احتجاز الرزيقات لأفراد من الدينكا هو مجرد "اختطاف" مما يقع في حدود الصراعات القبلية. وملت في كلمتي إلى وصف هذه الممارسة بـــ (الرق) بقرينة أن الاختطاف ورهائنه هي مصدر تقليدي من مصادر الرق المثارة لألقي الضوء علي اثنوغرافيته بمناقشة مفهوم سميته بـــ(تخليب الرزيقات). وقد أذاع هذا المفهوم في عمومه بلدو وعشاري. وهو المفهوم الذي ينظر إلى النشاط السياسي لجماعة الرزيقات كمجرد مخلب قط في سياسة الحكومة السودانية الشمالية المركزية ضد الحركة الشعبية الجنوبية التي تقود حربا منذ 1983 ضد هذه الحكومة. وقد رددت الاعتبار في دراستي لاداء الرزيقات السياسي كنشاط قائم في ذاته، ومبرر بقناعاته المحلية، ومتحالف مع الحكومة المركزية لا خاضع لها.

نشرت كل ما تقدم كفصل مستقل بعنوان"أخرجت البادية أثقالها وقالت الصفوة ما لها) في كتابي "الثقافة والديمقراطية في السودان" الصادر عن دار الأمين في القاهرة عام 1996.

ووعدت القارئ في هذا الفصل أن سأنهض في المستقبل بأمرين، أولهما موالاة المبحث والتوسع فيه ليكتمل بين دفتي كتاب قدرت أن يكون عنوانه "الرق في السودان : نحو انثربولجيا الخبر". أما الأمر الثاني الذي وعدت به القارئ فهو استكمال ورقة كنت قدمتها لمؤتمر عن السياسة الخارجية للسودان عالجت فيها كيف استقبل الرأي العام العالمي خبر الرق السوداني أشبعت أو لم تشبع وزارة الخارجية السودانية غليل العالم وقواه الضاغطة التي تجمعت اثر هذا الخبر.

هذا الكتاب محاولة جزئية لسداد ما عليّ للقارئ، واعترف أنني لم أدرس الأمرين بالصورة الأكاديمية كما خططت أول مرة لطارئ ألم بموضوع الرق وبالكاتب نفسه. فمن جهة فقد تفاقم نبأ الرق السوداني بوتائر عالية في حقل السياسة المعارضة لنظام الإنقاذ الإسلامي (1989 -   ) والسياسة العالمية، والأمريكية بوجه خاص، التي استهجنت هذا النظام منذ قيامه. ومن الجهة الأخرى، كنت قد انتقلت من السودان للإقامة بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1991، وهي إقامة أتاحت

لي فرصة أن أكون في مساقط خبر الرق بعد أن كنت قريبا من مناشئه الاجتماعية في السودان.

وأملت ملاحظة أخري عليّ جنس الكتابة الصحافية التي سيجدها القاري في هذا الكتاب فقد أتاحت لي كل من صحيفة الخرطـــوم (1992)، والفجر (1998 – 2000) والشاهد الدولي (1998)، والصحافي الدولي (1999 –) كتابة عمود يومي أو أسبوعي فيها. ولما كان موضوع الرق مما ملأ الدنيا وشغل الناس في عقدنا الأخير فقد عالجته في أعمدتي من زاوية الخبر والانثربولجيا، وهي معالجة استهديت فيها بكلمة لصحفي أمريكي قال فيها "إن الخبر هو أنثربولجيا حيث نشأ"

آمل أن يجد القارئ متعة ونفعا، واسجل هنا محبتي وعرفاني للزميل العطبراوي الراسخ الشيخ عووضة الذي قبل بأريحية نشر الكتاب بهدوئه المعتاد والتزامه المعهود منه.

كان الزبير باشا تاجرا للرقيق
وهذا عمل قبيح

لن تجد اسمي في كتاب الدكتور حسن مكي عن حركة الإخوان المسلمين السودانية بين من تحدثوا في الندوة التي نظمتها جمعية الدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم عن مسألة الجنوب في سبتمبر 1964.

ويؤرخ لهذه الندوة بأمرين هامين، أولهما أنها فتيلة باكرة لثورة أكتوبر 1964 التي تفجرت حول فشل نظام الفريق عبود في معالجة مسألة الجنوب السوداني. وهي الثورة التي عصفت بالنظام عصفا. وثانيهما بروز الدكتور حسن الترابي علي السياسة السودانية الجماهيرية حين ضرب في كلمته بالندوة علي الوتر السياسي الملائم بقوله صراحة، وبشجاعة وعلي منبر عام، إن مسألة الجنوب صنو للديمقراطية وحلها رهين باسترداد الديمقراطية للبلاد" وبعامة فقد احتكرت "كريزما" الترابي (ورواة "كراماته") هذه الندوة وجعلتها شأنا خالصا سقطت به مساهمة المنتديين الآخرين . وقد بلغ الأمر حدا أكاد أتشكك هل كانت ندوة حقا، وإنني قد شاركت فيها ضمن آخرين مع الترابي، أم أنها كانت محاضرة اقتصرت علي الترابي جملة وتفصيلا. وهذه

الحيرة المزلزلة من ضرب قول المغني السوداني وقد "شرّه" المعشوق الذي لم يأت للموعد المضروب:

أقول يمكن أنا الماجيت!

كان العبد الفقير المحيسير ممن شارك في الحديث بهذه الندوة وأنا طالب نهائي بكلية الآداب. واتمني علي الله أن يكون سقوط اسمي من قائمة المشاركين في الندوة بكتاب الدكتور مكي عاهة في مراجعه لا غضا من شأني لأنني انتسبت إلى اليسار الذي لم يكن يرقه أو لأنني قلت كلاما ... أي كلام مما لا يعتد به.

دارت كلمتي في الندوة حول مسألة الرق ودور النخاسة من شمال السودان العرب المسلمين في استعباد الجنوبيين السودانيين. وكانت المسألة مما أثير كأصل ثابت في مسألة الجنوب آنذاك. ولا ازعم أنني جئت في كلمتي بالمثير الخطر. فلم أتخط فيها منظور الوطنيين الشماليين آنذاك الذي ينكر أو يستبعد أن يكون للرق آثرا أو خطرا في المسألة. وهو منظور أسهمت في تشكيله خطوط ثقافية حمراء شتي.

فقد دربتنا الحركة الوطنية أن نرد الإشكال الجنوبي إلى دسائس الاستعمار البريطاني الذي فرق بين الشمال والجنوب زمانا طويلا وربي صنائع له من بين النخبة المتعلمة المسيحية الجنوبية، وهوّل لهم أمر الرق الشمالي تهويلا في المناهج وغير

المناهج. كما دربنا الاتجاه الاعتذاري الإسلامي، أي ذلك التقليد الثقافي الذي يرد الاعتبار للإسلام في بيئة الحداثة الغربية الطاغية وشبهاتها، ان نري الرق في الإسلام ارحم واحني من الرق الغربي الذي اخرج أثقال فظائعه في النخاسة في الإفريقيين عبر الأطلنطي لقرون ثلاث رجيمة. وآية هذا التدريب هي كتاب محمد قطب (شبهات حول الإسلام) الذي كان مقررا علي طلاب السنة الرابعة بالمدرسة الثانوية. واما الماركسية فقد ربتنا علي اعتبار الرق مرحلة من مراحل النشوء والتطور الاجتماعيين العالميين لا مهرب منه أو مناص. وقد نفذ قدره حتى بين من كانوا صيدا للنخاسة العالمية مثل الإفريقيين. وهذا تدريب جامع مانع لم نروض به علي استشعار أي مقدار من الوخز أو التأنيب حيال نخاسة أسلافنا الشماليين مثل الزبير باشا رحمة.

ومع اعترافي بأنني لم آت في كلمتي بفتح جديد في مسألة الرق السوداني إلا إنني ربما كنت اقرب المتحدثين إلى لب ندوة تنظمها جمعية الدراسات الاجتماعية حول مسألة الجنوب. فقد نظرت إلى المنابت الاجتماعية التاريخية للجفوة بين آهل الشمال والجنوب. وانكر أنني رجعت خلال تحضيري للندوة إلى كتاب تأريخ السودان المقرر علي السنة الثانية أو الثالثة لاقف علي

الطريقة التي نبدأ بها تقديم العلاقات الشمالية الجنوبية للناشئة. وجددت قراءة الدرس عن الزبير باشا رحمة الذي صال في النخاسة وبني دولة له فوق اقتصادها. وقد استرعت انتباهي العبارة التي يلخص بها الكتاب ذلك الدرس ليستظهرها التلاميذ وهي:

"كان الزبير باشا تاجرا للرقيق وهذا عمل قبيح" وانكر أنني تأملت كلمة "قبيح" ورأيتها لا تفي بالمعني. فتجارة الرقيق كانت عندي مرحلة كاملة في التاريخ ولزم درسها في ضرورتها هذه لا في أخلاقها.

سرق د. الترابي، أستاذ القانون الرشيق الذي عاد لتوه من بعثة الدكتوراه من بلد النور ، باريس، الكاميرا عنا جميعا بحذق سياسي حين أعلن علي الملأ تلازم الديمقراطية وحل مسألة الجنوب. "وسرقة الكاميرا" فن دقيق يحسنه الرجل الفطن الذي امتلك حساب وقائع زمنه ومزاج أهل زمنه فيأتي بالقول ما يعبر به بين هاتين الصفتين سهلا ممتنعا. ولذا قيل أن البلاغة هي الكلام بمقتضى الحال. وقد أعطت الندوة د. الترابي ما يطمح إليه كل مؤدي في السياسة أو الفن وهو القبول. وربما شجعه ذلك لاحقا علي اتخاذ قرار التفرغ للعمل السياسي مستدبرا أروقة الجامعة البهية ورزقها المضمون! واكثر خصوم الشيخ

الترابي حاليا يظنون أن اتخاذ مثل هذا القرار أمر يسير أو ميسور.

جئت للندوة من اليسار السوداني الذي بلغت حيويته وتناغمه مع زمنه آنذاك انه قد فرغ من الصفقة السياسية التي أنجزها الترابي في الندوة وكسب بها. كنا في اليسار وبين الناشئة المشغولة بالمسألة الثقافية فيه، قد تخطينا التقرير البسيط الذي جاء به الترابي إلى الندوة وهو صلاحية الديمقراطية لحل إشكال الجنوب وكل إشكال آخر. وقد رأينا أن ننفذ إلى بواطن المسائل الشائكة ، إلى فقهها الاجتماعي والتأريخي. واذكر أنني كتبت في مجلة "صوت المرأة" كلمة عن التكوين الطبقي لثورة 1924 السودانية في مقام شقاتنا بالأصول الفكرية لقضايا وطننا والدعوة لتجديده. وكان الفقه الاجتماعي لمسألة الجنوب هو الذي يؤرقني حين جئت إلى الندوة فإذا بالناس في شغل بعائد مسألة الجنوب المشتعلة عليهم: ديمقراطية وحرية. وربما أرد المنهج الاهتبالي (لكي لا اقول الانتهازي) الذي ظلت تتعامل به الحركة السياسية في الشمال مع مسألة الجنوب إلى تلك الندوة، فهذه الحركة "تهتبل" سانحة الأزمة في الجنوب لدفع اجندتها السياسية مثل الديمقراطية وهلمجرا إلى المقدمة. وما زلنا نتخبط في هذه الاهتبالية وقد حرمنا أنفسنا في الشمال من العناية الدقيقة الأليفة

المسؤولة بمسألة الجنوب. وخطة الاهتبال هذه حيلة فاشلة. فقد قيض الله للدكتور حسن الترابي أن يلعب جملة أدوار مرموقة في الدولة السياسية السودانية بعد تلك الندوة ولم نر منه مع ذلك التزاما بمقولته عن تلازم الديمقراطية والحل الشافي لمسألة الجنوب التي حملته بأريحية واناقة إلى مصاف السياسيين المقبولين. فما كادت تندلع ثورة أكتوبر 64 وتطيح بالنظام العسكري حتى كان د. الترابي علي رأس حملة لبسط الدستور الإسلامي الذي لم يخجل من القول جهارا نهارا انه يحرم الجنوبيين من الرئاسة علي جمهور المسلمين.

وعلي خلاف نظرية تلازم الجنوب والديمقراطية فقد وجدنا أن الحل الوحيد الذي تحقق به السلام في الجنوب لأثنتي عشر سنة حسوما (71 - 1983) جاء علي يد الرئيس نميري، ولم يكن علي رأس نظام ديمقراطي وما كان له أن يكون.

لم أرد بكلمتي هذه القول أنني كنت بعيد النظر حين تحدثت عن أمر الرق في ندوة 1964. وغاية الأمر إنني اعتبرت في حديثي بعدا من أبعاد مسألة الجنوب الكظيمة الذي لا تحسن السياسة نحو المسألة إلا بفحصه وبحثه واستجلاء خطره لأنه بغير الوعي المتجذر هذا قد يتحول النظر السياسي إلى متاجرة بسيطة

بالقضية إلى اهتبال لأزمة الجنوب لا احتفالا بالتحدي الوجودي والروحي الذي تطرحه علي الساحة.

بعد ربع قرن من كلمتي في ندوة 1964 اصبح موضع الرق التاريخي والمعاصر سياقا حزينا قضائيا وغير قضائي للنظر إلى مسألة الجنوب.

اليسار السوداني والأرشيف السري للثقافة الجلابية

تنتاب الفكر اليساري السوداني منذ حين أعراض عقدة الذنب الليبرالية أو اليسارية تجاه جماعات الأقلية السودانية الأخرى التي ذاقت الآمرين من صنوف الرق والقسمة الضيزي في السلطات والمال من السلف والخلف الشمالي العربي المسلم في القرنين التاسع عشر والعشرين. واكثر اليسار السوداني ما يزال ذا نسبة محققة في الشمال العربي المسلم. وتصيب عقدة الذنب هذه الجماعة السياسية حين تري برامجها وفانتيزيتها في المجتمع المتآخي عنصريا، والسعيد اجتماعيا، تتبخر أمام عينيها من جراء هزائم منيت بها وانتهت بها آلي قلة الجرم والحيلة. فحين لا يعود بوسع هذه الجماعة أن تبشر بثقة ومصداقية أو تنفذ في الواقع التآلف العنصري تنتهي آلي وخز ضمير تندب عار أهلها وقبيلتها حيال الجماعات والشعوب والقبائل المضطهدة. وهذا الوخز ، أن أصبحت له الغلبة في فكر واداء تلك الجماعة يتحول إلى خطة عجز عصماء لأنه يلتحف التشكيات والفضح والابتزاز بدلا عن الفعل والتغيير والإنجاز.

للأسف هذا ما انتهي إليه غالب الفكر اليساري السوداني الشمالي حيال العلائق العنصرية التاريخية والمعاصرة في السودان، فقد تضافرت قوي اجتماعية تربصت بذلك الفكر، وتفريط جم من داخله، علي عزله عن نسيج الفعل المؤثر الحي في المجتمع ، وانتهي اليسار بذلك أما إلى تابعية سياسة عالية الصوت علي هامش الحكم أو المعارضة أو إلى حالات مؤسسية من اليأس والمغامرة والانتهازية.

تنافرت قوي اليسار من اثر ذلك شيعا لم يعد يجمعها جامع الهجوم والسداد الذكي الجميل في الوطن بل جامع الثأر والبغضاء مثل العداء المستحكم للدكتور الشيخ حسن الترابي أولا ثم جماعته الإسلامية ثانيا واخيرا. ولأن الدكتور الشيخ وجماعته ذوو نسبة معلومة للإسلام والعروبة فقد شقي اليسار الشمالي العربي المسلم جدا في التعامل مع هاتين الهويتين (وقد ترجم المرحوم الشاعر عبد الحي ما تواضعنا علي تعريبه ب"الهوية" إلي "الآلفة" فلله دره) اللتين هما اصل فيه كما هما اصل في خصمه في الحركة الإسلامية. ووجد اليسار نفسه في بعض محاولاته للتناغم مع الهوية الإسلامية ينكر أن يكون إسلام الترابي وشيعته إسلاما بل هو "استغلال" له وتجارة به. غير أن اليسار لم يتأهب بعد للتصريح بما هو الإسلام الجميل

الطيب الذي تستغله جماعة الترابي، ولماذا لا يغريهم سداد هذا الإسلام الرصين لتخليصه من براثن هذه الجماعة المتاجرة الآثمة؟

اكثر من تسربت إليه عقدة الذنب الليبرالية هي فئة اليساريين الأكاديميين وطلابهم من ذوي الحظوظ المتفاوتة في النشاط الجماهيري والعلاقة مع الحزب الشيوعي. ومؤكد أن خبرة هذه الفئة في السياسة أو الماركسية قد نضجت خلال دراساتهم العليا بالجامعات الأوربية والأمريكية آخر الستينات والسبعينات حيث أصبحت الماركسية في نصوص أصلية بعينها كتبا منهجية مقبولة حتى في مقررات الطلاب دون مستوي الدراسات العليا بفضل الإحياء الغربي للماركسية بعد بياتها الشتوي الروسي. فقد كاد كتاب ماركس الجيد "التاسع عشر من بروميير" أن يكون الكتاب العمدة في مناهج الدراسات الانثربولجية والاجتماعية والفلسفية والسياسية. واهم من ذلك كله عاد هذا الفريق من الماركسيين الأكاديميين بخبرة أن يكون الأكاديمي ضمير أمته، أو الواحد الذي يشكل أغلبية، الذي يصدح بالحق ويصدع به.

غلب علي نقد اليسار السوداني للدعوة لتحكيم الشريعة، سواء صدرت من جماعة الترابي أو نفذت بواسطة نميري، بأنها دعوة حق أريد بها باطل الحكم أو أنها استعلاء شمالي. واخذ

القانونيون الشيوعيون بهذا النقد السياسي وأطَّروه في صنيع وجدال تشريعي لا أولِ له ولا آخر. ولكن الأكاديميين اليساريين وشيعتهم اقتحموا لب الجدل مع الجلابي، الشمالي السوداني، في مكمن عرينه الأيدلوجي بنزع الغطاء (وهكذا تجري العبارة دائما) عن أرشيف هذا الجلابي العنصري السري والعلني. ففي هذا السياق الأيدلوجي رأينا أستاذين جامعيين يصدران كتابا جريئا في 1987 عن عودة الرق في السودان في ملابسات تجدد الحرب الأهلية بين الحكومة المركزية الجلابية وبين الجماعة القومية الجنوبية. ونزلت نسخ الكتاب في لغات ثلاث في آن واحد : العربية والإنجليزية والفرنسية . ولم يحدث هذا من قبل إلا لكتاب كتبه الأستاذ عثمان خالد مضوي دفاعا عن قانون التبشير لعام 1963 الذي أصدرته حكومة عبود العسكرية أزالت به جماعات التبشير المسيحي عن جنوب البلاد. وفتح كتاب الأستاذين أرشيف العنصرية الشمالية ليراه القاصي والداني. ودفع السودان والاستاذين ثمنا باهظا: بدأ السودان في العين الاوربية الوسيمة قطرا بشعا ولاقي الأستاذان العنت والتنكيل.

ومن الجهة الأخرى راجت بين صفوف اليساريين والشيوعيين خاصة نشرة "آفاق" التي أصدرها أستاذ جامعي وقصد بها كشف الغطاء عن الفكر السلفي. وبالكتاب والنشرة اكتسب هذا اليسار

الأكاديمي منبرا وحضورا مستقلا ما كان ميسورا في السابق في ظل انفراد الحزب الشيوعي بأدوات التنظيم والتعبير بين اليساريين.

وسنري في وقت لاحق كيف فوجيء اليسار الشيوعي بهذه المباحث في الأرشيف العنصري الأيدلوجي الجلابي وهو اليسار الشمالي اكتفي غالبا في حربه ضد تكوينه العنصري بالعبارة السياسية دون العبارة الأيدلوجية.

كشف أرشيف ثقافة الجلابي
للتحرير أم للفضح؟

قد لا نعدو الحق أن قلنا أن اليسار "الجلابي" (وهو الاسم الذي يطلقه أهل جنوب السودان علي الجماعات العربية المسلمة في شمال السودان) بعامة يدير معارضته ضد الدولة الإسلامية المفروضة في السودان بطريق (الأرض المحروقة). فما يزال هذا التيار يضطرب اضطرابا في تمييز هويته (الفته كما ترجمها عبدالحي الشاعر عن الإنجليزية) العربية الإسلامية عن تجسيدها التاريخي الملموس الحالي في الحركة الإسلامية الترابية (منسوبة إلى حسن الترابي) ودولتها الانقلابية. ولأنه لم يتفق لليسار هذا التمييز بدا له أن الجبهة الترابية وفظاظتها جوهر للإسلام والعروبة لا عرضا زائلا. وبدا لليسار في تراجعه القهقرى وشتاته العظيم منذ حل الحزب الشيوعي في عام 1965 وما تلاه أن محنتهم هي "ذهن إسلامي عربي" في لغة المستشرقين التي عفا عليها الزمن،وانه لا وقف لنزيف هزائمهم بغير كشف مستور هذا الذهن الذي يستكن فيه الأداء الاجتماعي والسياسي للجلابي. وهذا هو الباب الذي جاءت منه

ريح الرق في ممارساته التاريخية والمستحدثة إلى ساحة السياسة السودانية الحاضرة.

فوجيء الحزب الشيوعي، عمدة اليسار المثقل بتأريخ من الهزائم في جدل وخصام الحركة الإسلامية والملتزم بمصطلح السياسة دون وعثاء الأيدلوجية ، بفتح ملف الرق في السودان بواسطة اليسار الأكاديمي أو الجديد.ولم يصدر عنه كتابة أو خطابة موقفا حول زعم اليسار الجديد بتجدد الرق في السودان، واكتفي في الغالب بالدفاع عن حق من قالوا بذلك الزعم في التعبير بغير ملاحقة وتوقيف.

غير أن من الواضح أن مؤلفي كتاب منبحة الضعين ، الرق في السودان (1987)، وهما أول من أثار قضية الرق من مواقع جلابية ، قد دخلا في نقاش "رفاقي" مع نفر من الشيوعيين تشكك فيه الاخيرون في صواب أطروحة تجدد الرق في السودان. ويبدو أن الشيوعيين استخدموا حصيلتهم من المادية التاريخية عن قوي الإنتاج وعلاقته لدحض فكرة عودة نظام اجتماعي آفل أبدا، كالرق، إلى الظهور في مجتمع آخذ بزمام الرأسمالية. ولم يستطرف أحد كتاب (منبحة الضعين) هذا المنطق، وعده خرقا وماركسية فجة. وقال لهم أن الرق حقيقة واقعة في سودان اليوم ولا تجدي حيال ذلك السفسطة الأكاديمية

حول "نمط الإنتاج" و "الإطار القانوني" للرق والظروف التاريخية والبهلوانيات الأخرى.

وتعلق ناشئة الشيوعيين من طلاب الجامعات بأطروحة الرق وتجدده في السودان حين لم يصدر من حزبهم ما يشفي غليلهم. وناشئة الشيوعيين الجامعية هي اكثر الجهات قاطبة ضيقا بالحركة الإسلامية التي بدأت زحفها الظافر في الستينات من حرم الجامعات بعد أن جرعت اليسار العريض القوي غصص الهزائم الكبرى. ولذا وجدت هذه الناشئة في منهج كشف مستوي العقل العربي الإسلامي، ووقائع الرق منه بالذات، سانحة لكيد الإسلاميين وتصويرهم كأشباح من الماضي تدخل إلى دائرة الحداثة بعقلها الظلامي العتيق. وقد وجدت ناشئة الشيوعيين هذه في ندوات آخر عقد الثمانينات في السودان، وما أكثرها، منبرا تذيع منه مستور العقل العربي الإسلامي في الرق بنشاط جم وطاقة لا تنضب.

ووجدتها تتداول بغير علم واقعة جرت في السبعينات قضت فيها محكمة شرعية صغري بعدم كفاءة شاب لشابة لأن في اصله "عرق" أو رق بعد نظر دعوي أسرة الفتاة ضد الزواج المطلوب. وعادة ما يتوقف ناشئة الشيوعيين عند هذا الحد من

إجراءات القضية ولا يبلغون بقصتهم مستوي المحكمة الشرعية التي قضت بالزواج بحكم غاية في الإبداع واللباقة الشرعيتين.

ولعل اكثر متاعب اليساريين ، قديمهم وجديدها، والليبراليين الجلابة عامة، انهم أما جاءوا أو اضطروا إلى المجيء إلى كشف أرشيف ثقافتهم الجلابية (العربية الإسلامية) السري بما اقتضاه "الدقش" (حتى لا نقول الممارسة - والدقش في معني العشوائية وتأجيل عمل اليوم آلي الغد) السياسي لا الثقافة السياسية. فقد تفتقت حيلة كشف الأرشيف في سياق إحراج الحركة الإسلامية السودانية التي أفسدت عليهم برنامجهم للعدالة الاجتماعية والتآلف القومي، وأخرتهم تأخيرا في السباق السياسي في البلاد. فأميز الكتب، وهي قليلة مع ذلك قياسا بالمتداول الشفاهي، هي مما أراد بها أصحابها خدمة غرض محدود من أغراض الإدانة أو التأييد السياسيين، أو هي "سياسة قاصدة" كما قال كاتب من كتاب "مذبحة الضعين والرق في السودان" ليدرأ عنه شبهة "الأكاديمية" التي افتقدها في كتابه بعض المؤاخذين. ولهذا فهي وثائق للفضح اكثر منها نقدا اجتماعيا وثقافيا مستعانا عليه بسداد المنهج أو سعة الاستقصاء. وقد تبلغ أحيانا درجا أو دركا يتحد فيها شاغل سياسي آني أو شخصي للكتاب مع

ضراوة النقد والفضح. فكتب الدكتور منصور خالد في هذا الشأن هي عبارة عن تطويل لعمره السياسي بطريقة أخرى وعند دوائر أخرى.

وقد تضافرت جملة مناهل نظرية وعادات فكرية وسياسية لحرمان اليسار من المهارة المنهجية لجعل كشف المستور في الثقافة الجلابية طريقا لتحرير الجلابة من ماضيهم بدلا من أن يكون سببا لحرجهم معه وحسب. فقد سبق القول أن ثقة اليسار ، كفريق من أهل الحداثة ، في زوال الماضي وضغائنه وجهالاته تحت وابل الاستنارة العالمية , لم يؤرقه ليطلب بهمة نقد هذا الماضي وارثه في الجلابة كواقع إنساني مخصوص. فقد استسهل اليسار هذه التبعة لأن هناك من قام بها في مواقع أخرى، ونجح، وسيري الجلابة مأثره، ويتحررون بالقدوة. علاوة علي أن الماركسية، كنظرية، موضوعية جدا بشأن الرق ولا تري فيه العار الذي يصمه عند آخرين. كما إنها - أي الماركسية - بعامة تقيم تحليلها الاجتماعي علي الطبقة لا الجنس أو العنصر مما يحرم مقتنعها من الوقوف علي فعل العنصر في التأريخ. ومن جهة العادات الفكرية فاليسار بصفة عامة ما يزال

قليل العناية بالتوسل بالأكاديمية ليرتدف بها ممارسته السياسية. كما انه ورث عن الحركة الوطنية نظرات وشعارات حيال "الآخر" السوداني فعدت به دون تحري هذه العلاقة بجد وشفافية.

إسلام قبل وبعد الترابي

إنني من رأي الدكتور الباقر العفيف من نزع الغطاء عن "الأشياء التي لم تقل" في ثقافتنا مثل الرق والتي تفرقنا شيعا وتؤذينا جميعا، غير أنني أتحفظ علي كلمته في "الفجر" (6/11/ 1997) وأحذر من أسلوبها في إماطة اللثام عن خفايا ثقافتنا.

بوجه عام لم يستعن د.العفيف طوال كلمته بواقعة أو خبر تحري فيها سودانيون (بغير ولاء أو شاغل سياسي ضاغطين مثل فعل الدكتوران بلدو اوعشاري في كراستهما ذات الصيت الذائع أو البائخ في عام 1987) ظاهرة عودة الرق في السودان باستقلال (وبغير بغضاء بالطبع) عما ورد في المواعين الأكاديمية والكنسية والإعلامية والسياسية الغربية. فحرفة معرفة أدوائنا الفكرية بأنفسنا هو اصلح المداخل لجدارتنا بتصويب أنفسنا وارثنا. علاوة علي انه لا يجوز لنا في زمان سيادة نظريات التفكيك الرحيمة أن نرهن معرفتنا لانفسنا بالآخرين (أدني السبل إلى الاستشراق الداخلي). ولا يتعلق الأمر هنا بنوايا الآخرين بها، حسنت أو ساءت، بل بالطريقة التي لا مهرب للآخرين من "إفراز" اجندتهم واستراتيجيتهم في جسد المعلومات المستقي عنا.

ويؤسفني أن د. العفيف جانب الإنصاف في المناسبة الوحيدة التي استعان فيها بواقعة سودانية. فقد رجع إلى احكام قضائية صادرة عن مستويات مختلفة في القضاء الشرعي السوداني في منتصف السبعينات حول دعوي رفعها أهل فتاة ما ضد زواجها من شاب لخلوه من الكفاءة كونه من اصل رق. وقال أن المحكمة الشرعية العليا، التي رفضت حكم محكمتها الدنيا وقضت بزواج الفتي والفتاة، قد فعلت ذلك مضطرة بحيل فقهية اضطرارا "تحت ضغط حركة نسائية نشطة ونظام كان يتبني أفكارا تقدمية" .. أي لم يقع لها الحكم لأن الرق ومشتقاته ومتعلقاته نظام مرذول تتبرأ الشريعة الإسلامية منه.

وقولي: إن حكم المحكمة الشرعية العليا لم يكن محض اضطرار للتلاؤم مع ما ذكر د.العفيف من أنشطة ومبادئ مايوية اجدني شديد الحساسية (بل والعصبية) في قبولها. ودعك من حزازاتي هنا. ولكن نبهني لقاء صحفي مع الاستاذ غازي سليمان (ولا أقول المحامي كما درجنا منذ أيام الحركة الوطنية) في جريدة "آخر خبر" السودانية بتاريخ 1995/7/24 أن ذلك الحكم إنما يستوحي حكما في مدينة دنقلا نطق به المرحوم العالم القاضي محمد الحضري في الدعوى رقم 65 لعام 1902 قال فيه "إن الرق في السودان ليس رقا شرعيا". ومهما يكن من منطوق

الحكم وسداده فالواضح أن حكم الوقت لم يكن العامل الوحيد أو الهام وراء نظر المحكمة الشرعية العليا في السبعينات.

أقول: لا ينتقص حكم المحكمة الشرعية العليا هذا كون أن الرق"قائم في الأذهان، وكمؤسسة قائم نظريا/ وكقانون موجود في كتب الفقه". كما ذهب إلى ذلك د. العفيف، إذا اعتبرنا الحكم نفسه (والتاريخ الذي انطوي عليه، أي السابقة، والتاريخ الاجتماعي) لعددنا الحكم ذاته مساهمة ذهنية ونظرية فقهية تفاوض في عصرها، وبين مطباتها الثقافية والنفسية الخاصة، لتأذن ببراح اجتماعي جديد. فليس يطعن في سداد حكم (براون ضد مكتب التعليم) للمحكمة العليا الأمريكية في 1954، الذي انهي عصبية المدارس المفردة للبيض والسود، انه صدر وفي نفس العنصريين البيض وثقافتهم وفقههم (مثل قوانين جم كرو) شيء من حتى. وقد هرب البيض الأثرياء أو العنصريين من وجه الحكم إلى الضواحي المنقطعة بمنجاة ليعيدوا تأسيس مدارسهم المفردة بإملاء من "حتى" ذلك الذهن والفقه والنظرية في شعاب تفاقم العنصرية في امريكا، وليست محنة حكم 1954 الحالية سببا إلى تتفيهه بوجه من الوجوه.

وبناء علي ما تقدم وددت لو قرأ د. العفيف حكم المحكمة الشرعية العليا في السبعينات بذوق وضبط أكاديمي يتعالي عن

ضيق الليبراليين واليساريين "بسخائم" الشيخ حسن الترابي. فكثيرا ما رددت القول "كان هناك إسلام قبل الترابي وسيظل معنا الإسلام بعده". والحمد لله فبرغم أن المحكمة الشرعية قد لامست وناصرت بعض اجندة الحركة الترابية وبخاصة في الستينات حول موضوع حل الحزب الشيوعي، إلا أنها مؤسسة جامعة مانعة يستوجب دراستها في باطنها وظاهرها وخطابها واختصاصها وفقهها وفقهائها ومنشوراتها بصفاء سياسي و"ورع" أكاديمي يلتزم أصول التحليل الأكاديمي. وقد فتحت هذا الباب، ومن زاوية تقدمية اجتماعية شفيفة دقيقة، الدكتورة كارولين فلوهر لوبان (مهيرة كما هي معروفة بين معارفها السودانيين) أستاذة علم الانثربولوجيا بكلية رود ايلاند الأمريكية، في كتابها "الشريعة الإسلامية والمجتمع في السودان - لندن 1987". وقد أهدت الكتاب إلى الشيخ شيخ الجزولي ومولانا نجوي فريد في باب عرفانها لهما وللتقليد الشرعي الاجتماعي السديد اللذين هما ثمرة منه. واعترف لها بالطريقة الميسرة التي قرأت بها هذا الحكم كما ورد في كتابي "الديمقراطية والثقافة في السودان - القاهرة 1996) ولست أعيده هنا وليطلبه الراغب حيث هو.

يسقط الشعب

حكي لي السيد حسن جقليبة ، من رباطاب قرية عتمور المحروسة، وهو من طلاب الحكمة والمعني في الحياة، قال انه جاءهم السيد إبراهيم الماحي ناظر المدرسة الثانوية للبنات يطلب بنتا للجقالبة بالمدرسة. قال حسن للناظر"هل سألت عنا نحن الجقالبة وعرفت أولنا من آخرنا أم جئتنا في اثر بنت حسناء منا". وراح حسن يحكي للناظر طرفا من سيرة الجقالبة، عن احمقهم، واهبلهم، وكثير الشكوي في المحاكم، وعديم الفائدة. وكان حسن يريد للناظر أن يعرف نسابته حق المعرفة قبل أن يفيق من سكرة الولع بحسناء الجقالبة.

تخطر لي كلمة حسن البليغة كلما قرأت لليساريين في الغربة يذيعون عن مسلمي السودان العرب وغيرهم عارا وعوارا لمن يسوي ولا يسوي ولمن يسمع ولا يسمع. يذيعون القصص المؤسية عن رقهم الذي هو طبع قرآني فيهم، وختانهم البنات الذي هو خلق فرعوني فيهم، أو عن تشليخهم النساء الذي هو خلق شلوخي عندهم، ودقهم شلوفة الفتيات الذي هو خلق شلوفي عندهم .. واشتكوا زين.

نشأ هذا الجيل اليساري الشمالي العربي المسلم علي حداء عذب بالشعب السوداني (العربي والمسلم في الغالب) بوصفهم له بالبطل أو الطيب أو العملاق أو المبدع أو المعلم، خاصة خلال ثورتي أكتوبر 64 وأبريل 85 اللتين أقامتا الحجة العملية علي قابلية هذا الشعب لطلب المعاني السامية من حرية واخاء ومساواة. ثم تكررت هزائم هذا الجيل وبخاصة بعد قيام نظام البشير فتفرقوا أيدي سبأ وهات يا قطيعة في الشعب المعلم، البطل، المبدع، ويا رايح كتر الفضائح.

هل كان هذا الجيل يعرف هذا الطبع المؤذي الشرير لشعبه قبل أن يتفرق في الآفاق، وتتخطفه الربوع، أم انه اكتشف ذلك لاحقا حين اصبح ذم الإسلام والعروبة مجزيا في أوكار الصناعات القديمة لهذا الذم في الغرب.

وددت لو انهم وجدوا قبل أن يخطبوا ود شعب السودان المسلم العربي. إنسانا في حكمة حسن جقلبية يحدثهم عن طبع الرق فيه، والتشليخ، والختان، ودق الشلوفة، وما خفي اعظم .. لقد جاءوا للشعب خلف بنت جميلة اسمها النضال واليسار ثم اكتشفوا "بشاعة" شعبهم حين طارت سكرة النضال واليسار.

ستوكلي كارمايكل: كيف انصرفنا عن حديثه عن العنصرية البغيضة عام ١٩٧٠.

صعدت إلى بارئها روح المرحوم ستوكلي كارمايكل (75 عاما) احد وجوه حركة الأمريكيين السود هنا. وقد خلدت ذكري الرجلِ صيحته "إننا نريد الشوكة للسود أو القوة السوداء" خلال قيادته لمسيرة من الشمال الأمريكي إلى الجنوب الأمريكي ، مسرح الوقاحة العنصرية، لتهزئة رموز وممارسات الفصل العنصري. وقد لاقي ستوكلي ربه في غينيا التي اتخذها وطنا بديلا للولايات المتحدة وأسس بها حزبا راديكاليا لعموم افريقيا ومهاجرها ليبث خلاله رؤيته وأشواقه للإنسان الأسود الحديث. ونشأ ستوكلي, الذي جاء مهاجرا في صغره من جزيرة ترنداد ، في حي هارلم بنيويورك ، وتخرج في جامعة هوارد ، الجامعة الزنجية ألام في واشنطن ، واجتذبته حركة الحقوق المدنية للسود والمعارضة العامة لحرب فيتنام في الستينات إلى صدارة العمل الطلابي السياسي ، وتزعم لوقت قليل حزب الفهود السود ثم استقال عنه ليبقي في إفريقيا حتى مماته في الأسبوع المنصرم.

جاء ستوكلي زائرا السودان تصحبه زوجته المغنية جنوب الافريقية ، ماريام ماكيبا ، في أوائل 1970 ، عام الخلاف العظيم بين اليساريين السودانيين حول النظام التقدمي الذي جاء بهم لهم نميري من عل، واستثقل الماركسيون السودانيون أفكار كارمايكل التي أذاعها في سلسلة محاضرات بدار الثقافة بمدني ، ودار اتحاد المعلمين ودار أساتذة جامعة الخرطوم ، وأميز الكتابات المعارضة لنظرات الرجل هي ما كتبه البروفسير محمد الأمين التوم في جريدة أخبار الأسبوع (1970/2/12) وقد أزعج الماركسيين بوجه خاص تحليل كارمايكل للوضع العالمي وقوله إن سمة الصراع الرئيسية فيه هي التناقض بين البيضان والسودان. وهذا مخالف بلا شك لعقيدة الماركسيين السودانيين الذين يرون ان التناقض الجوهري هي صراع الرأسمالية والاشتراكية. ويبدو أن الرجل قد تأذي خلال حواراته في هذا الشأن. فقد قيل له في وجهه انه هارب من وعثاء النضال بين أهله السود الأمريكيين إلى حضن التكريم الأفريقي الفاخر بين فندق وطائرة ومطار. وحتى حين قال أن الانقطاع المحدود عن الوطن لم يمنع رجلا كالرفيق هوشي منه ، الزعيم الفيتنامي الفذ، من الانشغال الموفق بشعبه ، قيل له ببرود "ولكنك لست هوشي منه!"

كثيرا ما عدت القهقرى إلى واقعة تبخيسنا لاستوكلي هذه حين أخذت المسألة العنصرية في السودان، التي يصادم "الأفارقة" فيها "أولاد العرب" ذوي الدولة والصولة في الاستفحال في آخر السبعينات وحتى يومنا الراهن. وعجبت كيف وضعنا أصابعنا في آذاننا تجاه سؤاله لنا أن نرتدف وعيا مناسبا بالسلالة والعنصر إلى وعينا الآحادي الشاذ بالطبقة الاجتماعية. فلقد نصحنا الرجل بمنعرج اللوي ولم نستبن الرشد إلا ضحي الغد حين تكاثفت مشاعر الضيق بالعنصرية "الجلابية" الشمالية وشقت طريقها إلى أدب العمل السياسي المسلح في الجنوب وجبال النوبة والانقسنا وغيرها.

والحق يقال أن الثقة في قدرة التحليل الطبقي وحده علي دفع العمل الثوري للتغيير الاجتماعي كان متمكنا من الماركسيين السودانيين جدا فقد احتج الجنوبيون في مؤتمر المائدة المستديرة علي وقائع الرق التاريخي التي كانوا من ضحاياها في القرن التاسع عشر والتي ظلت تحول دون الشماليين وتنمية حساسية سياسية دقيقة تجاه مسألة الجنوب. وصفنا المتحدثون الجنوبيون بأننا "أبناء الزبير" إشارة إلى تاجر الرقيق الشمالي المعروف. وتصدي أستاذنا عبدالخالق محجوب لهذه المزاعم قائلا أن الشماليين بوسعهم التحرر من تأريخهم ويمكن أن يسلكوا طريق

التقدم، أو انهم قد فعلوا ببناء حزب شيوعي. وهذه حجة نادرا ما أقنعت المغبونين عنصريا الذين يرون في الحزب الشيوعي الشمالي حزبا آخر من الشمال أيضا. من الجهة الأخرى ساد في أروقة الحزب الشيوعي فكرة مؤداها أن تداعيات مسألة جنوب السودان المستمرة قد أصبحت بابا للريح الصرصر التي تعصف بمنجزات الطبقة العاملة وحلفائها وتحول دون بلوغهم سدة السلطة. ووددت لو كانت بين يدي وثيقة "حول البرنامج" التي هي آخر ما خط أستاذنا عبدالخالق محجوب لمراجعة ذاكرتي علي نصها حول هذا الشأن.

وجد الماركسيون أنفسهم بغير زاد فكري حيال المسألة العنصرية حين أخرجت العنصرية أثقالها علي مسرح السياسة السودانية وأصبحت تعبيرا دارجا خطرا في مفردات الحرب الأهلية في البلاد. وكان الماعون الفكري الأول لهذا التعبير العنصري هو كتاب الدكتور بلدو والدكتور عشاري (مذبحة الضعين والرق في السودان - 1987). ولم يفتح الله علي الشيوعيين بكلمة موثقة بخصوص هذا الكتاب غير ما تداولوه شفاهة مع الكاتبين من إنكار لتجديد لنظام الرق في وقت سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد سخر الدكتور عشاري في كلمة له لاحقة من هذه الحذلقة النصوصية الباردة. وهذا الفقر الأيدلوجي

الشيوعي ربما هو الذي أملى علي الأستاذ محمد إبراهيم نقد "السكرتير العام للحزب الشيوعي" أن يأخذ "إجازة دراسية" في آخر الثمانينات قضاها في دار الوثائق بجلد وانتظام ملحوظين ليخرج لنا بكتاب مرموق في تاريخ الرق في السودان. إن اضطرار رجل في مقام الأستاذ نقد ، بالمطالب الجمة علي وقته، أن يغشي دار الوثائق المركزية ، يقلب صفحات دفاترها ، ويترجم نصوصها الإنجليزية ، لهو مأثرة واحتجاج علي كساد الثقافة وأهلها في حزبه. وهي واحدة من تجليات "غضبة السكرتير العام" في الحزب. وكان أستاذنا عبدالخالق محجوب كثيرا ما اشتهي أن يفرّغ من العمل السياسي ليتفرغ للكتابة النظرية.

وقد دفع الحزب الشيوعي ثمنا باهظا آخر لفقره النظري بحيال العنصرية بجانب إهدار وقت سكرتيره العام فيما يحسنه الطلاب المبتدئون في الدراسات العليا بقسم التأريخ. فحين لم تجد ناشئة الشيوعيين رصيدا فكريا يعالجون به التعبيرات العنصرية المتفاقمة تفرق أكثرهم جسدا أو فكرا أو معا من الحزب أيدي سبأ. ففريق من مثل السيد ياسر عرمان اختار أن ينخرط في الحركات المناوئة للعنصرية الشمالية ليكون قريبا من نبع الظلم نفسه، شاهدا علي أدواء العنصرية ، أو مقاتلا بين ضحاياها

أنفسهم. أما من بقي منهم في الحزب فقد راحوا يصطنعون نظريتهم تجاه العنصرية كفاحا بلا "شيخ" وهذا باب كبير للحق والضلال معا. وقد وسّع من باب الضلال اندماج حربهم للعنصرية مع مقارعتهم لنظم مثل البشير والنميري التي لم تخف استعلائها الجلابي. ولهذا غلبت عندهم العبارة السياسية التأجيجية علي العبارة النظرية ، وافترق التحليل الطبقي، الذي باخ وكسد ، عن التحليل العنصري.واصبح إحراج الحكومة الشمالية بمسألة تجدد الرق بابا في المعارضة، وتأليب العالم عليها، أدني ثمرة من تأمل الوقائع وتجريبها، وبلوغ النظر الأوفق حولها.

جاءنا استوكلي كارمايكل ، شاهدا من اكبر مسارح الفصل العنصري ، ونصحنا باعتبار العنصرية سمة كبري في صراع عصرنا، وسفهناه سفها. ولم نتدبر عاقبة الأمر حتى اقتحمت المسألة العنصرية صحن الدار الماركسية ، فألفتنا حيارى بلا شيخ ومتلاومين بلا مرجعية ، فما كنا نقبل يومها نصحا بشأن نقص الماركسية.

قيل أن جماعة للأنس انعقدت بدار الدكتور قمرالدين علي قرنبع (لو سمعت البروفسير عبدالله الطيب ينطق اسم تلميذه هذا لتعجبت كيف يقلقل القاف قلقلة). أزعج الجماعة أن ضيفا عليها

ظل يحول دون انثيال السمر بالحديث عن السياسة والماركسية وظل يصر إن الماركسية نظرية ناقصة، وتضايقت الشلة حتى تدخل قمر الدين قائلا: أنت بتفتكر الماركسية ناقصة كم صفحة؟ ربما خلت الماركسية من صفحات كثيرة حول الثقافة والسلالة.

لا النافية للرق الدبلوماسية السودانية
وسماحة جمل الطين

طلبني سكرتير السيد العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس ثورة الاتقاد الوطني في أوائل 1991 ليقول لي أن العقيد يرغب في لقائي بمكتبه بقاعة الصداقة بالخرطوم. كنت تعرفت علي العقيد خليفة خلال مشاركتي في المؤتمر الوطني من اجل السلام الذي كلف برئاسته. وقد وجدته دمثا، حييا وباله طويل، وهي الصفات التي حببت الرجل اليّ فأمطرته باحتجاجاتي المتكررة أشكو فيها ضيما خاصا أو عاما ضمن جماعة من أخيار أعضاء المؤتمر الوطني للسلام. فقد شكوت له من عادة الحكومة مناداتنا بالإذاعة إلى المشاركة في هذا الأمر أو ذاك من غير استئذان لائق، كما احتججت مع نفر صالح من أعضاء المؤتمر علي الحكم بإعدام الدكتور مأمون محمد حسين الذي قاد إضراب نقابة الأطباء ضد الحكومة وهي في عامها الأول ما تزال. وكان من بين النفر الصالح المحتج المرحوم الدكتور عمر بليل، مدير جامعة الخرطوم السابق، والكارب، المحامي، وعبدالله ادريس، الاستاذ بجامعة الخرطوم، والدكتور سيد حريز، الأستاذ بنفس الجامعة، والصديق الإسلامي المعروف الدكتور الطيب زين

العابدين، وقد أغنانا الطيب عن التطويل في لقائنا مع العقيد خليفة حيث قال له إن الإسلام لا يقتل النقابيين وكفي. وكان العقيد خليفة خلال لقائنا رابط الجأش حفيا مستمعا.

حسبت أن العقيد إنما يطلبني عن طريق سكرتيره لنقاش مسألة متبقية عن احتجاج أو اقتراح. وكنت قد التمست منه قبل أيام فقط أن يلتقي بوفد من الأساتذة المشرفين علي مشروع البحر الأحمر البحثي المشترك بين جامعة بيرقن في النرويج وجامعة الخرطوم. فقد اتفق لمؤتمر أخير لأهل المشروع أن علائم بإقليم البحر الأحمر تشير إلى مجاعة وشيكة، وقد رغبت أن يحمل زملائي الباحثين هذه العلائم والمواقف إلى العقيد خليفة الذي كان وقتها مشرفا سياسيا علي إقليم البحر الأحمر. وقبل العقيد خليفة بحفاوة أن ينظم اللقاء الذي اعتذر عنه الأساتذة.

دارت جملة من المسائل برأسي وأنا في طريقي إلى لقاء العقيد، وحين جلست إليه سألني أن كنت ارغب في التعيين كدبلوماسي بوزارة الخارجية. أخذني العرض لحين لأنني لم أتوقع أن يكون مدار حديثنا في ذلك اليوم. ويبدو أن العقيد هو الذي فوجئ بعد ذلك وربما شك في أنني اسمع العرض لأول مرة .. ومنه بالتحديد. ومنشأ مفاجأته، في حدسي، ليس لأنني رفضت "وشا" وهي - (الوجه) - أي ابتداء، ما يسيل له لعاب الصفوة

الجامعية الطموحة من أمثالي بل لأنني رتبت أسباب رفضي بقوة تتعذر علي من سمع العرض بالتعيين لأول مرة.

حين قررت أن استجيب لنداء نظام البشير بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني من اجل السلام (1989) في ملابسات مقاطعة مدججة من القبائل اليسارية التي أنا منها و"باري" (أي بريء) منها في عبارة سودانية جيدة، كنت قد وطنت نفسي أن لا يتسرب اليّ من فضل النظام وعطاياه شيء. قلت في نفسي "الغني الله" وكان نفرا من زملائي في المؤتمر قد بدأ بالفعل ينتقل من قاعة المؤتمر إلى دواوين الحكومة. وقد رفضت حتى حضور اليوم الختامي للمؤتمر حتى لا أتسلم نوط جدارة أو جوازا خاصا. وليست هذه بطولة وانما اتعاظ. فالذي رأي كيف تهاوي نخل الصفوة السامق باغراءات الرئيس نميري وبمنصبي الوزير والسفير خاصة، يعلم أن ظل الدولة الوريف غالب ومهين وزائل. وقد شاع في معني هذه الحكمة أن النميري قد فرغ من تأليف كتاب سماه "رجال تحت حذائي" وهم رهط الصفوة التي دجنها بالعطايا وأهانها بالفصل العشوائي المكتوم عن طريق نشرة أخبار ما بعد الظهر.وقد راجت آنذاك عبارة أن فلانا لم يقبل بالمنصب عجبا وخدمة للوطن وانما ليضمنه في

ترجمته الذاتية (.C.V) ليسعي به يروج لكفاءته في التعيين لمناصب الأمم المتحدة ودوائرها البشعة.

جاءني عرض السفارة وكنت ألقيت قبل أسبوع أو نحوه كلمة في مؤتمر سياسة السودان الخارجية الذي رتبه معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، التابع لجامعة الخرطوم، تطرقت فيها إلى أسلوب حكومة السيد الصادق المهدي (1986 - 1989) ووزارة الخارجية في الاستجابة للاتهام الذي راج عالميا عن عودة ممارسات الرق للسودان في سياق الحرب الأهلية بين الحركة القومية الجنوبية والدولة السودانية. وقد ذاع هذا الاتهام بعد صدور كتاب (مذبحة الضعين والرق في السودان) (1987) للدكتورين بلدو وعشاري من هيئة التدريس بجامعة الخرطوم. وقد أحرج هذا الصيت السيئ الحكومة السودانية إحراجا لم يسبق لها إطلاقا. وقاد هذا الصيت إلى تراجع بعض الحكومات الأوربية عن حسن نيتها أو عونها للحكومة الوليدة. واستعصمت الحكومة بازاء شبهة النخاسة الجديدة بإنكار وقوع الرق جملة وتفصيلا، وألقت بالدكتور عشاري في غيهب السجن، ونسبت كل قول عن الرق في السودان إلى نسيج مؤامرة بسيطة صهيونية إمبريالية أو صليبية وهلمجرا! ومن أراد التوسع في

ذلك فعليه بكتابي (الثقافة والديمقراطية في السودان - القاهرة 1996).

أتيح لي خلال هذه المحنة أن اقرأ رسائل بعثاتنا الدبلوماسية إلى وزارة الخارجية فإذا هي كورس مشفق منزعج يدفع الافتراء عن السودان ويقرأ خبايا خبث نفوس أهل العالم. وغير خاف أن الدبلوماسية السودانية قد وضعت بازاء مأزق دقيق لم يتأسس في سياسة العالم من فصل غنصري أو محنة صهيونية أو نضال شعبي في جزائر الواق واق أو في اقتصاد العالمين من بنك دولي وقروض وعالم ثالث وعالم جنوب وعالم شمال. بل تأسس هذا الحرج في اكثر التخوم بعدا عن الدبلوماسية السودانية وقربا منها في نفس الوقت: من ثقافة وممارسات جفاة الأعراب والزنج السودانيين من بدو وحضر وقد أخرجت أثقالها الاجتماعية وقال الإنسان مالها. ولأن الدبلوماسية السودانية كانت قد خشيت العالم وازدرت الجفاة من السودانيين اشترطت في تعيين الدبلوماسيين التخرج بمؤهلات في الاقتصاد والسياسة الدولية. وحرمت علي خريجي كليات العلوم الاجتماعية والثقافية مجرد التقديم للعمل كدبلوماسيين بها. والعلوم الاجتماعية والثقافية هي التي لا يصح فهم الرق بدون معارفها ومناهجها.

كان إنكار ممارسة الرق بداهة من قبل الحكومة والدبلوماسية السودانية وما يزال لؤما وجهلا. كان لؤما من جهة لأن الحكومة آنذاك (1987) لم تحفل أبدا بالتحقيق عما أشيع عن الرق. بل بلغت الدولة آنذاك دركا من اللؤم سحيقا حين أسقط البرلمان مشروع قرار بتكوين لجنة برلمانية تحقق في المزاعم عن تجدد الرق في السودان. وكان جهلا من جهة أخري لأن الدبلوماسية السودانية خلت من ذوي التأهيل المناسب للنصح والخوض في هذا الشأن المحرج. بل ولم تتم الدبلوماسية عادة استشارة ذوي الخبرة من خارجها لنصحها بشأن متاعبها في الساحة العالمية.

قلت للعقيد خليفة: لن تتصلح وزارة الخارجية بتعيين طائفة أخرى من الرجال والنساء وتسريح طائفة قديمة من الرجال والنساء فأزمة عملنا الخارجي مؤسسية قبل أن تكون في الكادر البشري.

و"سمّعت" له كلمتي التي ألقيتها في مؤتمر علاقات السودان الخارجية وما احسب أن العقيد انتظر كل هذا مني، ولكنه ظل كعادته، رابط الجأش، حفيا، مستمعا.

متى يكون المختطف رقيقا؟

❖ عادت ذائعة الرق فى السودان تشغل المعنيين بالأزمة السودانية، لأن الرق هو احد المسائل الأربع التى ركزت عليها مهمة دانفورث فى السودان. وأعيد هنا نشر كلمات قديمات تناولت مسألة الرق فى السودان بصدد فهمه على الصورة الصحيحة بغية حلها على المدى الطويل.

كنت تمسكت بمسألتين منذ ذاع خبر تجدد الرق فى السودان اول مرة في عام ١٩٨٧. فقد رفضت أولاً وصف ظاهرة احتجاز رجال ونساء وأطفال بغير ارداتهم بـ «الاختطاف»، كما روج لذلك سياسيون وكتاب كثيرون، وسميتها رقا لأن الأسرى والمختطفين هم مصدر قديم معروف للرق مثل الأطفال الذين يبيعهم أهلهم فى ازمنة الشدة عسى أن يقعوا على حظ افضل. أم المسألة الأخرى التى تمسكت بها فهي انني لم أري في الظاهرة الدلالات العرقية والجنسية التي نسبها إليها من اذاعوا ذلك الخبر، فقد قال قائلهم ان مليشيات البقارة تسترق الدينكا وغيرهم لأن ذلك في طبعهم العربي وفقههم الإسلامي.

وناقشت طرفا من هذا الامر في كتابي «الثقافة والديمقراطية فى السودان ١٩٩٤». وقلت ان منشأ هذا الرق هو تردي الدولة المركزية في التخوم السودانية مما ترك البادية السودانية على سجيتها تقرر بشأن العمالة فيها - بالرق وغير الرق. كما شاءت وبمحض القوة. وكانت نسبة ذلك الرق إلى العنصرية العربية الإسلامية هي ما احتاجت إلي الحركة

الشعبية للزلفى إلى دوائر فى الغرب لها غبائن تاريخية على العروبة والإسلام.

جرت مياه كثيرة تحت كبري الرق السوداني وغير السوداني منذ عام ١٩٨٧. ووردت اخبار عن رق كثير آخر، ووجدت اكثر ما جاء فى هذه الاخبار مؤيداً لموقفي. ان العنصرية ربما لم تلعب سوى دور ثانوي فى ظاهرة هذا الرق. واسطع الادلة على هذا التقدير هو استرقاق الدينكا والنوير لبعضهما البعض بعد وقائعهما المشهودة إثر انقسام الحركة الشعبية فى ١٩٩١. وهذا الرق مثبت فى اتفاقية الصلح بين الجماعتين المعروفة باسم وينلت. وقد رتب هذه الاتفاقية مجلس كنائس السودان الجديد فى ١٩٩٩. وتتحدث الاتفاقية بلسان مبين عن ضرورة ارجاع المحتجزين والمختطفين عند كل جماعة إلى اهاليهم، وقد جدد اجتماع صلح اخير للدينكا والنوير فى ابريل الماضي، نفس ذلك المطلب فى الفقرة ١/ رقم ٧ والفقرة ٣/ رقم ٤ من البيان الصادر عن مجلس كنائس السودان الجديد.

وهكذا قبلت الدوائر الجنوبية ان تسمى استرقاق الجنوبي للجنوبي بـ «الاختطاف» فى حين اصمت آذانها واستكبرت استكبارا حين قال بعض الشماليين بهذا المصطلح.

وتضعضعت النظرية القائلة ان العنصرية هي المحرك الأساسي للرق فى افريقية «وهي النظرية التي تمكنت فى حالة السودان وموريتانيا» حين تواترت اخبار عن الرق فى الهند والباكستان وغرب افريقيا. والتفسير الذي ساد في تناول رق هذه البلدان هو انه نتيجة من نتائج الفقر الماحق الذي ضرب

سواد الناس في هذه البلدان. وهو فقر اضطرهم إلى بيع اولادهم في سوق الله اكبر، وقد سلطت الضوء على هذه الحقيقة البديهية متابعة الغرب وكل العالمين لاخبار السفينة التي غادرت احدى موانىء جمهورية بنين في غرب افريقية تحمل صبية افارقة للخدمة كرقيق فى ساحل العاج. وصدرت تقديرات تقول إن حوالي ١٧ مليون طفل في العالم، يعيشون الآن فى اوضاع استرقاق. وجرى تعريف الإسترقاق بأنه القيام بعمل قسري تحت تهديد بالاذى الجسدي أو الذهني فى اوضاع يملك صاحب العمل العامل امتلاكًا كاملاً، ويتمتع بحق شراء العامل وبيعه. ولا ذكر للعنصرية فى هذا التعريف كما ترى.

إن الرق المعاصر بما في ذلك الوقائع السودانية، اقرب في أسبابه إلى عاهات الفقر وسوء الحكم واضطرابه منه إلى فعل العنصرية الذي هو غير منكور بالطبع وسيرتكب اهل الرأي والمال والادارة فى الغرب «الشبعان» اثما كبيرا ان البسوا الرق لباس العنصرية، وغضوا الطرف عن الفقر المذل الذي هدم أدمية الأدميين وأذهلهم عن معاني الانسانية حتى باع الرجل نسله.

وهو فقر مكتوب فى الشجرة وقائم بشكل رئيسي فى علاقات تاريخية من استغلال اوروبا وامريكا الموسومة بالشمال، للجنوب، ويكفي ان دولة غانا التى سارت الركبان بخبر خضوعها لمناهج البنك الدولي للتجديد الاقتصادي، يكفي ان نصف دخلها القومي يذهب لسداد الربا على ديونها الخارجية. فماذا تبقى للناس غير ان يبيع واحدهم للآخر بعد ان فرطت حكوماتهم فى معاشهم.

الدولة والرق فى السودان

يقال أن شيوع الخبر، وانفضاح الأمر، وبلوغه أقصي الأرض، في ثقافة أهلنا الشايقية، أن خبرك "شايلاتنو البداليات". والبداليات هن نساء البدو الذين يضربون خيامهم بظهر قري الشايقية في مواسم حصاد التمر أو غيره. وتطوف نساء البدو البداليات، يستبدلن لبنهنِ الوفير من الماعز والضأن لقاء الثمرات أو الحبوب من أهل القرى. والخبر في فم نساء كالبداليات، رزقهن علي أرجلهن من باب لباب قمين أن يفشو ويذاع. وقد قارب الأستاذ الطيب صالح هذا المعني في شيوع الخبر في مقدمة روايته "عرس الزين".

خطر لي مثل البداليات وأنا أقرأ عن تلاميذ مدرسة ابتدائية بجهة جبال الروكي الأمريكية استفزهم خبر الرق في السودان فأخذوا يعدون حملة لإثارة أمره علي نطاق واسع. ومن ذلك انهم كتبوا للسيدة "أوبرا وينفري" الأمريكية الإفريقية، ذائعة الصيت في برامج "النضم" أي "طق الحنك" التلفزيونية، لتعرض خبر الرق في برنامجها المرموق المحبوب. وبلغ خبر الرق هؤلاء التلاميذ الهميمين عن طريق معلمهم الذي قرأ لهم عنه وعرض عليهم صورا من صحيفة كانت قد غطت زيارة منظمة التضامن

العالمية المسيحية السويسرية إلى جنوب السودان، وروت مساعي المنظمة في افتداء ما زعموا انهم رقيق جنوبيون إفريقيون من أسيادهم عرب البقارة بمال وفير. وقد بدأ هؤلاء التلاميذ أيضا في جمع قدر من المال يفدون به عبدا في السودان.

في عام 1987 ثارت مسألة تجدد الرق في السودان في ملابسات الحرب الأهلية وبلوغها مناطق التداخل بين شعب البقارة الموصوفين بالعرب المسلمين، وشعب الدينكا، الموصوفين بالإفريقية.

فرغم أنني لم أنكر، كما فعل الكثيرون وبخاصة في دوائر الحكومة وعتاة صفوة الجلابة الشماليين، أن البلاغات عن حجر غير مشروع لأشخاص في تلك المناطق هي من باب الرق، إلا أنني نبهت إلى الخطر الذي قد يترتب علي تداول هذا الأمر بغير علم علي النطاق العالمي فإثارة الأمر علي انه فعل عرب مسلمين بحق إفريقيين مسيحيين وهلمجرا سيزج بالأمر في دهليز تأريخ غربي مسيحي طويل عن عقلية "العربي المسلم". ففي منظور هؤلاء الإفرنج من أهل الكتاب أن ليس بوسع العربي المسلم بناء عري اجتماعية مع الآخر لا تقوم علي الاسترقاق أو التسري أو الجهاد. ونبهت إلى انه إذا فلت الأمر

منا، سواء بفضل من ينكرون واقعة الرق أو من يتبنونها بكسل فكري مدهش في الحالين معا، فانه (أي الرق السوداني) سيتخبط في تواريخ أخر، وسيصعب علينا تقويمه أو فهمه متي ما ضل في شعاب تلك التواريخ.

ولم تكد الحركة الإسلامية تستولي علي الحكم في 1989 حتى تحول أمر الرق إلى كرت "أتو" المعارضة، والليبرالية واليسارية الجديدة منها خاصة. وخاض المعارضون فيه بغير علم وبكيد كائد للنظام الإسلامي. فقد وجدوا في تهمة الرق الفاقعة طريقة مختصرة إلى إحراج النظام وعزله. واحزن كثيرا حين اقرأ اكثر ما يكتبه المعارضون عن مسألة الرق فهو إلى سياسة (الأرض المحروقة) أقرب منه إلى الرشد السياسي. وكثيرا ما تساءلت أن كان من يلقون بأمر الرق السوداني علي عواهنه هكذا قد تدبروا عاقبة الأمر يوم يؤول لهم حكم السودان وقد دقوا هذا الإسفين بغير علم أو شفقة أو منهج.

وأسعدني أنني وجدت أخيرا أن دوائر مميزة، مما لا يمكن اتهامها بمحاباة حكومة السيد البشير قد أعادت النظر في طريقة عرض وتحليل تجليات الرق في الهامش السوداني. ففي كلمة للبروفسير روبرت كولنز، استاذ التأريخ الإفريقي والمختص في تأريخ جنوب السودان، في الجلسة المخصصة للرق في

السودان في مؤتمر جمعية الدراسات الإفريقية بمدينة كولمبس بولاية أوهايو، قال أن وقائع الرق السوداني هي من نتائج إخفاق السودان في بناء حكومة لها تصريف في شؤون الخلق وسلطان علي شعاب البلد. وطالما لم تقع للسودان هذه الحكومة فستضطر حكوماته الواهية للتحالف مع شعب في البلد ضد شعب في البلد عبثا لتبلغ ذلك التصريف والسلطان. وبذا تعود بالبلد القهقرى إلى نظم أسيفة بالية كالرق. وقد أثنيت علي كلمة بروفسير كولنز وقلت أنها نقلتنا بشكل درامي من الرق كعاهة عربية إسلامية لا فكاك منها إلى مسائل قوة الحكم وسعة السلطان.

وسميت في كلمتي أزمة السلطان هذه بظاهرة "كابريني قرين" وكابريني قرين هذه حلة مساكن شعبية في مدينة شيكاغو. اقتضت مصالح تجار المخدرات وعصاباتها، التي تسود كابريني قرين، أن تجعل من تلك المساكن دولة داخل دولة، لا سلطان للدولة الأمريكية، ذات اليد الفذة الطويلة، عليها في حياتها اليومية. وقد شاهدت يوما في أخبار التلفزيون كيف أن اقتحامها يوما لامر ملح اقتضى حضور عمدة شيكاغو شخصيا، وطاقمه، والجند من كل شاكلة ولون. وكثيرا ما استأجرت الحكومة الأمريكية كشافة المسلمين السود من اتباع مولانا لويس فركان لحفظ النظام في كابريني قرين وغيرها من المساكن الشعبية.

فالدولة المنقوصة السلطان ستضطر إلى غض الطرف عن ممارسات لا تليق مع قانونها أو قد تستعين بغير قواتها النظامية لضبط الأمن في بعض دارها. وإذا صح هذا مع الحكومة الأمريكية فكيف الحال مع السودان، الدولة التي "لم تقم من حفيرتها".

وتسطع عودة الرشد في معالجة خبر الرق في السودان في ما كتبته السيدة رقية عمر، الناشطة الصومالية في مضمار حقوق الإنسان، وزميلها، الكسي دي وال، الذي صدر له كتاب حسن عن المجاعة في السودان، في منشورهما "الغذاء والقوة في السودان"، الصادر عن منظمة الحقوق الإفريقية اللندنية، الذي نقدا فيه ممارسات الحركة الإنسانية العالمية بشأن حقوق الإنسان بحصافة وذكاء ومنهج ... وهذا حديث آخر.

المدينة الرومية: تفشي الخبر

تنكرت بصدد خبر الرق الذائع كلمة لجيمس روستون، من محرري النيويورك تايمز. قال روستون أن الخبر في موطن نشأته علم اجتماع، أي انه - أي الخبر - يخرج من صلب كيان اجتماعي وعليه بصمة من علائق هذا الكيان. وصح عندي القول أيضا أن الخبر حين يبلغ الناس حيث هم هو علم اجتماع أيضا ، بمعني، أن الجمهور الذي يتناهي إليه الخبر يأخذ منه بقدر، ويفهمه كذلك بقدر ما تجود به العلائق الاجتماعية والتاريخية والثقافية التي تكتنف هذا الجمهور وترتب حياته.

وجدت تطبيقا جيدا لفكرة روستون، وتحسيني لها، في خبر الرق في السودان بوجهين من الوجوه. أما الوجه الأول فهو صدور خبر الرق عن علم اجتماع الدولة المنقوصة في السودان التي تستعين بجماعة أهلية، أي غير حكومية أو عسكرية رسمية، من رعاياها لغرض هيمنتها علي ارض وطنية مأهولة بجماعات أهلية أخرى "خارجة" علي سيادتها. وتنجم من سياسة "حرّش تسد" وحروبها القبلية ، ضروب مؤذية مشوهة من العلائق الاجتماعية قد تبلغ مبلغ الرق أو حتى الإبادة. وتقف الحكومة المنقوصة بدستورها المستقي من عيون الحضارة الغربية في

الحقوق والحريات عاجزة عن فعل شيء مشرف حيال هذه التعديات والاستفزازات لأن طمعها في حيازة السيادة علي كل شبر بالدولة الوطنية يعميها عن هذا الثمن الباهظ لاكتمال هذه السيادة. وربما صح القول أنها، لنقصها، قد تعجز عن تصحيح هذا المنكر حتى لو أرادت.

ولم أجد من بين من أذاع خبر الرق في السودان من اعتني بعلم اجتماع الرق في الهامش السوداني حتى وجدت الدكتور روبرت كولنز ، أستاذ التاريخ الأفريقي، قد اقترب من هذا المعني في كلمته إلى مؤتمر الدراسات الأفريقية الأمريكية الأخير(1999)، التي قال فيها أن الرق في السودان اثر مترتب علي نقص الدولة السودانية ، واستحسنت قوله في كلمة لي مضت.

أما الوجه الثاني للمسألة ، أي كون الخبر بابا في علم الاجتماع في مسا قطه البعيدة، فهو ما جاءت به السيدة رقية عمر والأستاذ الكس دي وال، ألنا شطان في حركة حقوق الإنسان في إفريقيا، وفي كتابهما (الغذاء واسباب القوة في السودان "لندن 1997). فقد تتبع الكاتبان خبر الرق إلى أن تناهي عند جمهوره في الولايات المتحدة، ثم راحا يكشفان الخبايا الاجتماعية والتاريخية للحماسة التي بذلت في ترويج الخبر وتعميمه.

علي انشغال الكتاب بأنواع الأذى العديدة المزعومة التي تسم الرق المتجدد في السودان، إلا انه صرف المقارنة بينه وبين رق ابعاديات السكر والقطن الأمريكيين كأمر مضلل وغير مفيد. ويمضي الكتاب للقول "انه برغم بشاعة هذا الرق إلا انه ليس أوسع أبواب العذاب البشري في حرب الجنوب، كما انه ليس سياسة رسمية مقررة للحكومة المركزية. ثم اقتبس الكتاب من كلمة ألقاها السيد جون قرنق استبشع فيها لجوء الحكومة الإسلامية الأصولية، عن طريق جيشها النظامي وغير النظامي، إلى دسيسة الرق النميمة تصدّر حصادها البشري الأثيم إلى أقطار الدنيا، وتحطم بها أبعاد نسيج وهوية السودانيين الأفارقة غير المسلمين.

وهنا الشاهد: فقد قال الكتّاب إن السيد قرنق يعلم علم اليقين أن الأمر علي غير الوجه الذي صوره ، ولكن لكل مقام مقال. واقتضي حديث قرنق عن الرق هنا مقام الجمهور الأمريكي الذي توجه إليه بالخطاب. فالدوائر المؤثرة من هذا الجمهور قد استأثرت بخبر الرق السوداني بعد أن كذبه الشيخ لويس فركان، زعيم المسلمين السود الأمريكيين. وقال الكتاب أن نفي فركان لأمر الرق في السودان هو الذي الهم الدوائر الأمريكية،التي

تريد تحجيم نفوذ فركان المتنامي بين الأمريكيين السود، لوضع مسألة النخاسة السودانية في مركز الدائرة.

والكتاب ينعي علي الحركة القومية الجنوبية أنها بقبول الإثارة العاطفية التي راج بها خبر الرق في الولايات المتحدة قد رهنت مراميها البعيدة لهذه الدوائر الأمريكية المؤثرة، بمشاغلها المحلية الضاغطة. وقد نبه الكتاب إلى أن الحيل والمبالغة التي تتوسل بها هذه الدوائر الأمريكية لتعميم خبر الرق السوداني، قد ترتد خاسئة، وتسيء إلى مصداقية الحركة القومية الجنوبية. ففي قول الكتاب، إن دأب المؤسسة السودانية اللندنية، التي يديرها بكفاءة محسودة السيد شون قاب، بشبهة تمويل من حكومة السودان لتكذيب هذه المبالغات، وهو أمر غير صعب، قد يؤدي إلى إحراج الحركة الجنوبية بالاشتباه حتى في مظالمها الدقيقة الثابتة التي لا تحتاج إلى تهويل أو تطويل. ومن رأي الكتاب أن علي حركة القوميين الجنوبيين استرداد اجندة مظالمها ونموها من الدوائر الغربية التي وجدت في الرق وحده، دون تلك الاجندة قاطبة، ضالتها في تصفية مسألة أو أخرى مع السيد فركان. فمن رأي الكتاب أن خبر الرق مما استلهمته الحركة الجنوبية من آخرين ولم يكن بابا معتمدا في اجندتها الأصلية. فالرق في

تقدير الكتاب "عصا لضرب حكومة السودان وليس قاعدة لتنمية وصقل السودان الجديد"

العالم قديم، وهو طيات فوق طيات من التاريخ والخصومات والسفا سف والحقائق. ولم تسفر النخبة السودانية الشمالية، في هامشها العربي الإفريقي الراكد، عن مهارة في التعامل مع هذا العالم العجوز. فهي تعتزله بعنتريات متطرفة، وتجهله باستعلاء أو عن طريق ايكال علمها به لمن تصادف وكيفما اتفق. كنت نشرت في باب (ألوان) الذي حرره الأخ إسماعيل الحاج موسى في مجلة (الحياة) السودانية خلال منتصف الستينات، كلمة عبرت فيها عن ضيق باكر بتقعر وعزلة النخبة الجلابية. فقد رويت في كلمتي خبر الرحالة روبيني (لو انكر الاسم جيدا) الذي جاء إلى دولة الفونج في مسوح عربية إسلامية لتسأله النخبة عن قوم ياجوج وماجوج وما اشبه. وكانت خطة المهدية في فتح القدس (المدينة الرومية) بالتكبير ورعا جما وجهلا سديدا بعالم ثمانينات القرن الماضي. ويذكر كل منا في حصة التأريخ كيف حيرنا وأمتعنا خبر طلب الخليفة عبدالله ليد الملكة فكتوريا. وربما لم نعالج بكفاءة بعد رفض الخليفة عبدالله دعوة نجاشي الحبشة لحلف إفريقي وطني ضد جحافل المستعمرين التي طرقت أبواب إفريقيا وقد انساق الخليفة وراء تقديرات

يعقوب، أخيه، الجهادية معرضا عن فطنة وبداهة شيخ الدين، ابنه، الذي استصوب الحلف الحبشي لصد الغزاة الأجانب.

وخلال الحركة الوطنية كانت مصر، وافقها العالمي، هما اللذان يحددان انفعالات نخبتنا اتحادا معها أو هربا منها. واستسلمت الحركة الشيوعية لحوقلة انقسام العالم إلى معسكر السلم والاشتراكية بقيادة طيب الذكر، الاتحاد السوفيتي، ومعسكر الحرب والرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة المحروسة. وبلغ هذا الاستسلام دركا عجيبا حين ركب الطلاب السودانيون الشيوعيون دبابات الجيش الأحمر السوفيتي فرحا بنهاية ربيع براغ الثائرة في عام 1968. واستسلمت حركة الأخوان المسلمين من الجهة الأخري إلى أطروحة انقسام العالم إلى معسكر المؤمنين ومعسكر الملاحدة.

ومنذ نهاية التأريخ في آخر الثمانينات، الذي ظفر فيه الغرب وخسئ الشرق، صبأ الأخوان المسلمون حتى ضمتهم وكوبا قائمة سوداء واحدة وأضاع الشيوعيون ربهم وأضحوا عالة علي الأرباب الأخرى.

إن انسي لا انسي موقفي ذات يوم في مظاهرة نظمها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم أمام كلية الحقوق بجامعة الخرطوم في حر الستينات نهتف ضد عميدها تورنبوم لأن قارئا مخبرا بمكتبة

الكلية وجد كتابا إسرائيليا بغيضا عن القانون. إنني لأخجل لعقلي وقلبي وقدمي حين أنكر هذا الموقف الفقير إلى المقاطعة الاسرائيلية. ولا يماثل سخف هذا الموقف غير موقفي في موكب لدعم النظام التقدمي في مصر الشقيقة اثر إعدام المرحوم سيد قطب. وهذا عار قد نعود إليه قريبا.

العالم قديم ، ونحن خلق مؤسف لأننا نقاوم معرفته جهارا نهارا ذات اليمين وذات اليسار، ولنا طقوس و"أسماء" تحف جهلنا الوهيط بالعالم. الخبر عندنا فضيحة والعالم عندنا ما نوي: خير وشر، بياض وسواد، أو انه لا يوجد جملة وتفصيلا.

الشمالي الآخر: تهافت التهافت

تساءل السيد بونا ملوال علي أيام رئاسته لتحرير جريدة (الفيجانت) في ما بعد أكتوبر 1964م، أن كان سيخرج من بين الشماليين شمالي آخر، حديد البصر، رؤوفا بأوجاع الجنوب، متساميا علي حزازات قومه، ينصر الحق الجنوبي بشجاعة واستقامة، وقلت في كلمة الأمس انه ربما تصورنا أن رجالا منا أمثال منصور خالد وعشاري والواثق كمير وياسر عرمان هم هذا الشمالي الآخر بخروجهم البيّن إلى الصف الجنوبي. غير أنني قلت بالأمس أيضا أن أداء ذات الفريق الشمالي قصر عن تبعة وخلق الشمالي الآخر حين نصر الجنوبيين في حقهم وفي باطلهم معا لا فرق، أخذت علي هذا الفريق (الشمالي ساكت)، لا الآخر، ترويجهم لذائعة استرقاق الحكومة والشماليين لأهل الجنوب، ولم أعيبهم كغيري لأنهم قد جاءوا بنبأ فاسق كاذب، فقط عتبت عليهم أنهم قد خاضوا فيه بغير هدي أو علم.

ضربت الأمثال الكثيرة في خوض هؤلاء (الشماليين ساكت) الجزافي في حديث الرق. وقد قوّي عقيدتي هذه فيهم قراءتي لمقالة للسيد الكس دي وال عن الرق في السودان نشرها قبل سنوات في مجلة (اليسار الجديد) الأمريكية. وقد نصح فيها

العقيد قرنق أن يتحفظ في ترويج ذائعة الرق هذه لأنها مما لا ينسجم ومنشأ حركته وظلاماتها. وقد راقني منهج الرجل الذي لا سبيل إلى اتهامه بالتكامل علي قرنق ولا موالاة الحكومة.

الكس دي وال هولندي الأصل فيما اعتقد. وهو ناشط في صف حقوق الإنسان. وقد كون مع رقية الصومالية الناشطة في نفس المضمار منظمة إفريقية لهذا الغرض في لندن. وقد قصدا بذلك أن يتفاديا المزالق التي وقعت فيها المنظمات الرئيسية في حقل حقوق الإنسان مثل افريكا ووتش التي كانت رقية واحدا من هيئة قيادتها. وقد كتب دي وال كتابا جيدا بعنوان المجاعة في دارفور، كما اصدر مع رقية كتابا بعنوان "الغذاء والحرب في جنوب السودان".

ولكي يتفهم القارئ أفكار دي وال وجب القول انه (كعلماني) شديد الريبة في نوايا ووجهات وممارسة المنظمات الكنسية والدينية في مضمار حقوق الإنسان مثل تبنيها لقضية الرق السوداني كما هو معروف. وهو يظن أنها تخلط بين التبشير لعقائدها الخاصة وحزازاتها التاريخية وبين الاحتجاج المشروع لمن أضيرت حقوقهم.

بدأ دي وال مقالته بصورة (تفكيكية) كما نقول:

والتفكيك هو رد الخطاب حول مسألة ما مثل الرق لا إلى حقيقة جوهرية باطنية في الموضوع ذاته، بل إلى الطريقة التي تشكل بها الخطاب والموضوع في غمرة المصالح المتدافعة حولهما.

والتفكيك هو رد الخطاب حول مسألة ما مثل الرق لا إلى حقيقة جوهرية باطنية في الموضوع ذاته، بل إلى الطريقة التي تشكل بها الخطاب والموضوع في غمرة المصالح المتدافعة حولهما.

وعملا بالمبدأ التفكيكي هذا قال دي وال أن الجدال الدائر حول اتهام السودان بممارسة الرق هو بالأحرى جدال حول اجندة المنظمات السياسية والإنسانية والدينية الناشبة في السياسة السودانية اكثر من انه شغف بمصائر المسترقين أنفسهم.

خص دي وال بالعناية تفكيك خطاب العقيد قرنق حول مزاعم استرقاق الحكومة والشماليين العرب للأفارقة الجنوبيين فذكر أن قرنق قال أمام جمهور أميركي أن نظام الإسلاميينَ قد عاد بالرق إلى الجنوب. أضاف دي وال أن قرنق يعلم أن هذا الرق خيرا من قوله هذا.

ولكن إغراء الحدي إلى جمهور أميركي مصقول سياسيا وقد انطبع علي استفظاع الرق الأميركي، الذي تبقت منه مع ذلك جذوة عنصرية شبقة اضطره إلى هذا التقرير الضخم عن الرق في السودان. وفي رأي دي وال أن ممارسة الرق المرصودة في

السودان لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر صدأ أو تصدع الريف السوداني (Rural Decay) . وقال دي وال أن قرنق بكلمته هذه قد فارق فطنته الأساسية وراح يحلب من شطر أميركي جاهز لنصرة المشتكي من الرق، ووصف دي وال خطة قرنق هذه بأنها جزء من إدارة السياسة بواسطة الدعاية. وهي خطة وصفها بالقصور لأنها لن تحرر الأرقاء، ناهيك عن فض النزاع السوداني الذي نشأ في الأزمة الاقتصادية ومخالفات حقوق الإنسان وأولد الحرب الأهلية. وصح عند دي وال أن ولع الحركة الشعبية بمسألة الرق واذاعتها له بصورة واسعة، ربما كان استجابة من الحركة لاجندة منظمات أخرى. مع أن تحدي الحركة الشعبية هو أن تضع اجندتها بنفسها وبإبداعية.

لم نسمع مثل هذا القول العاقل من الشمالي الزاعم انه الشمالي الآخر. وظل أكثرهم ينكر أو يهمل حادثة الرق هذه حتى قام نظام الإنقاذ (فحلي) لهم فضح استرقاق النظام للجنوبيين حتى اصبح جوهرة تاج معارضتهم.

لم أجد من راجع قرنق والحركة مراجعة دي وال فقد قبلوا هذه الذائعة من المسلمين والعرب في السودان (بضبانتها) كما خرجت من مصاهر اللوبي المسيحي، وعلقوا بذلك سحابة داكنة علي سماء علاقات الشمال والجنوب في الوطن.

يا بتصدقوا سوا بتكضبوا سوا!

بعد فراق السيد ريك مشار للانقاذ قرأت في الإنترنت صيغة مزعجة لاستقالته المزعومة جاء فيها انه ذاهب لأنه كره التعامل مع "العرب" (هكذا) الذين لا يؤتمنون. وتنفست الصعداء حين قرأت استقالته الحقة فإذا هي كلمة غرّاء من رجل ذي حس شخصي بالمسئولية وعبارته دقيقة. واتضح بذلك أن الصيغة التي راجت في الإنترنت نبأ فاسق من صناعة زاهرة في تبخيس السودانيين الشماليين قاطبة برعت فيها معارضة النظام الحالي. وهي صناعة سهلة أو مبتذلة. فالمصنوع فيها هو مجرد صدي لركام ثقافة غربية أثرية جعلت من العربي، أي عربي بغير فرز أو تخصيص مثل الجنس أو الطبقة، نخاسا وسواسا خناسا، فليس بوسع معارض سوداني مهما أوتى من الحيلة أن يبتدع في ذم العرب لأن بحر الغرب في هذا الذم لجب سرف، وقال المتنبي:

ومن ورد البحر استقل السواقيا

ظل هاجسي منذ تواترت أخبار الرق في آخر الثمانينات أن أميز بين ثلاث أمور، أولها أن الرق المزعوم لا يقع لأن عرب الرزيقات وغيرهم نخاسون بالسليقة العربية والإسلامية. فالرق

قد مارسه عرب وعجم وفرنجة وتركمان وأفارقة. والأمر الثاني أن الرق المزعوم في البادية السودانية مارسه ويمارسه "عرب" علي جنوبيين وجنوبيين علي عرب، وجنوبيون علي جنوبيين بغير فرز. أما الأمر الثالث فان هذا لرق ثمرة من ثمار انفراط الدولة في مناطق التماس بين الشماليين والجنوبيين من جراء الحرب الأهلية المزمنة.

وظلت الشواهد تترى علي صدق هذه الأقوال. فقد قرأت منذ حين نص اتفاقية "أونليت" بين قادة المجتمع المدني والكنيسة للصلح بين الدينكا والنوير في فبراير/مارس 1999.وتعرضت الاتفاقية لأوضاع "المختطفين" من الجانبين بوضوح كبير. فقد قرر أهل الصلح إعادة البنات المختطفات ممن لم يتزوجن بخاطفيهن إلى أهلهن. وقررت الاتفاقية أن من حق من تزوجن العودة إلى ذويهن متي قررن ذلك. وقررت كذلك عودة الصبيان والرجال المحتجزين إلى أهلهم. ونشأت بموجب الاتفاقية فرق للتعرف علي المختطفين تفتش مناطق النوير والدينكا لحصرهم. وحالف الاتفاقية توفيق كبير حيث أعلن مجلس الكنائس السوداني أنها قد نجحت في إعادة 148 مختطفا من النوير والدينكا.

إن اتفاقية "أونليت" شاهد آخر علي أن الرق في مناطق التماس الملتهبة هو حيلة بغيضة للحصول علي أيدي عاملة أو منتجة جنسيا رخيصة انتهازا لتلاشي الدولة. قد يكون للعنصرية دور في هذه النخاسة ولكن الرابح في هذه التجارة الكاذبة هو القوي المعزز المدجج بالسلاح كان من العرب أو الجنوبيين.

وقد لاحظت أن الاتفاقية لا تسمي المحتجزين من النوير أو الدينكا"أرقاء" بل تطلق عليهم لفظة "مختطفين" في حين لا تقبل المعارضة الشمالية هذه اللفظة إذا أطلقت علي من يحتجزهم "العرب" من الجنوبيين. وفي هذه عنجهية ثقافية كبري يقرر الواحد الفعل لا بصفته بل بعائده علي دعواه أو دعوته السياسية.

فكيف يكون اختطاف العربي للجنوبي "رقا" (يرجعون بروافده إلى نصوص الإسلام) في حين يكون "احتجاز" الدينكاوي للنويراوي "اختطافا"؟ هذا لعب علي نقون المصطلح وطريق معبد إلى الجهل وفساد المنطق.

كنت "اتونس" يوما مع جماعة من أهلنا الرباطاب في ديوان خضر علي مصطفي الوهيط في قرية عتمور. وحكي الأخ علي الصافي عن مجيء جزيرتي أرتل وأرتولي إلى مواضعها الحالية في النيل. قال أن الجزيرتين توأمان انفصلا في المهد وانحدرا مع النيل شمالا. وانكر أن الأخ عثمان خضر غالطه

وقال له أن هذا حديث خرافة. ولم ينقض وقت قليل حتى حكي شخص آخر عن جزيرة دلمبيي في دار الرباطاب. فقد قيل عن هذه الجزيرة أنها جاءت من الشمال صعودا علي النيل في اثر رجل صالح. ولاحظ علي الصافي أن الأخ عثمان خضر لم ينزعج، ولم يغلط الراوي أو يكذبه فقال علي الصافي لعثمان محتجا: يا عثمان تكضب حكاية جزائري الجن مع عرق البحر من الصعيد، مالك ما كضبت الجزيرة الجات ضد العرق من الشمال.. اها يا عثمان الليلة جزائرنا ديل يا يتصدقن سوا يا يتكضبين سوا!" وضحكنا حتى غفر الله لنا. واحسب أن العبارة صارت مثلا بين الرباطاب الذين "لا يفوتون" مثل هذا الرد الذكي "الغتيت" المسيخ .. لله در الرباطاب.

اها يا جناح الثقافة في معارضة حكومة الانقاذ، وعملا بمساخة علي الصافي: رق عرب السودان ورق جنوبي السودان يا يتصدقوا سوا يا يتكضبوا سوا!

هل دينكا بور رزيقات تو؟

حكي لي الأخ نور الهدي محمد نور الهدي عن قريبه الذي سافر لمرته الأولى في تجارة شنطة وكان وصي النور أن يتوسط له عند أصحابه في الجمارك أن يسهلوا له دخول شنطة مدفوسة بالأحذية الإيطالية بغير تدقيق. ووصي نور الهدي زميلا له. وزار نورالهدي قريبه بعد عودته فوجده يتميز غضبا لأن شنطه جمركوها. فحزن نورالهدي وقصد صديقه يستفسره جلية الأمر. فقال له الضابط الصديق:"يا النور ياخي قريبك دا ما بخاف الله الشنطو يزرقها جزم دلقان عمة ما يرميهو فوقها".

تخطر لي قصة نورالهدي وضابط الجمارك والجزم (الصر) كلما تفكرت فيما يكتبه اليساريون والمعارضون عن مسألة الرق والعنصرية. فكتاباتهم محض معارضة للنظام القائم (وكأنه النظام الذي سيسلمها لعيسي ولا سودان بعده)، جزم صر, ليس عليها دلقان فكر أو ذوق أو علم. فخوضهم في مسألة الرق والعرق المجازف هو ما يسميه الصوفية سلوك طريق القوم بغير شيخ. فقد تحول اليسار بليل من اعتناق "الطبقة" كوحدة للتحليل الاجتماعي، إلى اعتناق الرق والعرق بديلا. وهو تحول لم "يشاوروا" فيه زميلهم كما يقول حمدي بدرالدين في برنامجه

التلفزيوني المعروف. وقد حكيت لهم، أو ذكرتهم، بيوم تعقبوا بمقالة النقد والسوء المرحوم ستوكلي كارمايكل، احد قادة حركة حقوق السود الأمريكيين، الذي زارنا في 1970، فيما اذكر، وقد حاضرنا في نادي أساتذة جامعة الخرطوم وغيرها عن ضرورة تجديد الماركسية لتأخذ، إلى جانب التحليل الطبقي ، تحليل العرق. وقد رميناه بالسفه لأنه يريد طمس الطبقة وإحلالها بكيان هلامي ما انزل به ماركس من سلطان. أضعنا في هذا الغلواء فرصة الأخذ عن هذا الشيخ الأمريكي الأسود المصاب في جسده ولونه وتأريخه.

خطرت لي قلة حيلة اليسار في تحليل العرق وأنا اقرأ فصلا من رسالة ماجستير كتبها السيد جيمس جاتكوث بجامعة الخرطوم عام 1988 عن علاقات شعبي المورلي والدينكا وصف فيها استرقاق المورلي للدينكا وغيرهم خلال فترة الاستعمار حتى عام 1945.

يستعين المورلي بالرقيق لزيادة عددهم لأن الأمراض الجنسية قد أدت إلى شيوع العقم بين نسائهم. فالزعيم العقيم أوالذي ولادته بنات بين المورلي كان يشتري الأطفال من الجماعات الأثيوبية المجاورة حتى لا ينقطع حكمه بانقطاع الذكور في ذريته. وإذا غزا المورلي للرقيق قتلوا الرجال واحتفظوا بالأطفال والنساء

اللاتى يسهل صهرهن في مجتمعهن الجديد. وغالبا ما يشتري المورلي الرقيق من شعب الانواك الذين يغزون أثيوبيا لهذا الغرض. وشعب دينكا بور كانوا أيضا من نخاسة الرقيق للمورلي. فهؤلاء الدينكا يصطادون طائفة منبوذة من الأطفال (مثل أولئك الذين يولدون في طاقم من ثلاث) ويخشي أهلهم من الكارثة التي خيل لهم اعتقادهم أنها ستأتي في أثرهم. وبالطبع اخذ نخاسة الدينكا، تحت اغراء المال، في اصطياد أطفال آخرين أسوياء. وبلغ الجشع بهؤلاء النخاسة أن كانوا يبيعون الطفل لأكثر من عائلة من المورلي مما أدى إلى نزاعات بلغت السلطات الإنجليزية التي كانت تفض الحجة برجوع الأطفال إلى آسرهم.

كنت دعوت زملائي الأكاديميين اليساريين والمعارضين مرارا إلى نسبة ما يذاع عن الرق بين الرزيقات والدينكا إلى أساسه المادي في الحاجة إلى تعزيز الفريق البدوي وتعزيره في ملابسات تردي الدولة وغيابها في ذلك الجزء من الوطن الذي عاد إلى عوائده الأولى. وقلت لهم اقتصدوا في نسبة هذا الرق إلى العرق لأنه تفسير لا يصمد بازاء حقيقة أن الرق الذي نتحدث عنه يمارسه جنوبيون علي جنوبيين أيضا. وكنت قد قرأت رسالة جاتكوث عن رق المورلي للدينكا، واشرت إليها

في أحاديثي مرة وأخرى وثالثة. ولا ادري أن كان من نصحتهم نصحى تذكروا قراءاتها . ورجائى وإلحاحى أن لا يعرضوا بكرت العنصر في غير مكانه إلا إذا كانوا يقصدون بتأجيج ذلك الكرت بيع قضاياهم في المعارضة في أسواق الغرب الحاقنة ضد العرب والإسلام.

ارموا بدلقان فكر علي أحذية الرق والعرق والعنصر, وكفوا عن الفتنة.

الرق مذاهب

سمعت أمس عن التلفزيون مثلا أمريكيا عن الكنتوش الذي قال للكديسة (السوداء) "يا زرقا" وكنت وقتها اقلب بمزيد الأسى والحزن بيانا صدر من منظمة حقوق الإنسان السودانية (المعارضة)، فرع القاهرة/ (م خ أ س م ف ق . في إشاراتنا اللاحقة). ولخصت المنظمة في بيانها نتائج تحقيق علي الطبيعة قامت به عما يذاع عن ممارسات للرق في جنوب السودان. وبعد التحري، في قول المنظمة، اتضح لها أن الرق حقيقة واقعة في السودان.

ولم انزعج لهذه النتيجة لأمرين، أولهما أننا في الحق في شك من امرنا حول حقائق الذي يذاع والذي ينفي عن هذه النخاسة المعاصرة. وثانيهما أن م ح ا س ف ق هي منظمة معارضة لنظام الرئيس البشير وليس يتوقع المرء منها أن تحسن إلى حكومة ذاقت منها الأمرين. وكنت قد دعوت مرارا وتكرارا المعارضين والحكومة معا، منذ عقد من الزمان، إلى تحقيق فكري وسياسي وجداني مسئول حول هذا الصيت المحزن عن بلدنا. ولم اقصد من دعوتي تكذيب ذائعة الرق أو نفيها، بقدر ما

أردت أن نسترد الاعتبار لعقلنا وعاطفتنا الوطنية بعد أن تشردت طويلا بين طيات الأخبار عنا تصدر عن غيرنا.

هالني أن أجد في تقرير م ح ا س م ف ق أنها اصطحبت في تحقيقها الميداني منظمة التضامن المسيحي التي هي أشرس مروج لذائعة رق السودان. وتساءلت : أين الحيدة والاستقامة وطلب الحقيقة يا م ح ا س م ف ق؟ لقد أفسدت تحقيقك باصطحابك لممثلي الادعاء في القضية أن لم يكن هم الممولون لتحقيقك الميداني.

وهذا عيب خلقي ووطني وذهني كبير. لقد شكوتم لطوب الأرض من رق النفس والجسد، في حين أن تحقيقكم عن مسألة الرق، بدعم من الادعاء في القضية، رق أشنع وأبشع .. انه رهن لفكر الصفوة المدرب الذكي لخدمة من يشتط، ويدفع.

وقالت صفوة البلد لأعراب البقارة "يا زرق!".

النويرو "ب ذوق عشا أمو"

في قول مارتن لوثر كنج، شهيد حركة الحقوق المدنية للأمريكيين السود، أن العنصرية ليست هي سوء ظن قوم بقوم طالما لم يجعلوا من سوء ظنهم هذا دستورا أو قانونا يحكم البلد الذي يضم القومين. وبكلمة أخرى فالعنصرية هي ظنون الاستعلاء التي تراود جماعة عن نفسها حين تستحيل إلى قوة شرعية قانونا تنظم العلائق في البلد. فقد تظن جماعة بنفسها الذكاء وترمي الأخرى بالغباء. وهذا ظن سخيف وخائب وظالم إلا انه ليس العنصرية المقصودة. غير أن هذا الظن سيستحيل عنصرية إذا أدى إلى حرمان أبناء الجماعة الموصومة بالغباء عن دخول المدارس أو رتب لهم مدارس تحت الدرجة، بنص القانون.

وصفت شاروت هتشنسون شعب النوير السودانيين في كتاب لها عنهم صدر في 1996 بأن فيهم "شبهة عنصرية" في نظرتهم للشماليين. فالنوير يحرمون الزواج من الأقارب الذين لا نتحرج في الزواج بهم في شمال السودان مثل ابن العم وبنت العم مثلا. وفي اعتقاد النوير أن مثل هذه الزيجات الشمالية تؤدي إلى العقم والفساد والمحن. وحين احتك النوير بالشماليين، وعرفوا عادات

زواجهم بمحارم النوير، من غير أن يصيبهم العطب والكساد احتاروا: لماذا كانت محارمهم حلالا علي الشماليين ولا تورثهم العقم بينما هي حرام علي النوير وتؤذن بذهاب ريحهم إذا تورطوا فيها.

وجدت هتشنسون النوير في الثمانينات يتداولون هذه المقارنة بينهم وبين الشماليين، وقد اهتدوا إلى تفسيرات مختلفة معقدة. ومن تلك التفسيرات قولهم أن دم الشماليين مختلف عن دم النوير. وهو اختلاف يوحي النوير بأنه اختلاف يجعلهم هم الأعلى ويجعل الشماليين الأدنى.وهم ينسبون اختلاف الدم هذا إلى عادات شمالية ضارة مثل أكل المرارة النيئة وختان البنات والأولاد.

المثل الذي جاءت به هتشنسون فيه ظن للنوير بأن الشماليين ذوو دم من الدرجة الثانية. ولذا وصفت هشتنسون هذا الظن بأن فيه شبهة عنصرية، غير انه لن يكون عنصرية بالمعني المصطلح عليه (كما في تعريف مارتن لوثر كنج)إلا حين يقبض النوير علي زمام الدولة, ويصدرون قانونا يمنع زواج أبناء العم وبنات العم، ومصادرة أغنية الصديق بلاص

بلال يا بلال يا أب ذوق عشا أمو

دوب أنا حية ياخد بنت عمو

ويبكر بالوليد أنا أشيلوا اشمو

لأن النوير يحرمون زواج ابن العم وبنت العم ولا يعتقدون أن ذريتهم تستحق أن تشال أو تشم. إن العنصرية ليست مشاعر وظنون وترهات بالعظمة .. إنها تلك الأشياء القبيحة المنكرة حين تستحيل قانونا.

حتاما نساري الرق في الظلم

تجدد خبر الرق السوداني، أو مزاعمه، بعد التحقيق الذي أذاعه السيد دان راظر، رئيس قسم الأخبار اللامع بمحطة أل CBS الأمريكية، عن منظمة التضامن المسيحي العالمية في آخر يناير الماضي(1999). ووقفت في سياق تداعيات الخبر علي بلاغين صادرين عن مناسبات سودانية معارضة انعقدت في الجنوب السوداني أو حواليه لأري كيف تمثلت شاغل الرق الفظ الفادح المعلق فوق رقابنا لأكثر من عقد من الزمان.

صدر البلاغ الأول عن قافلة السلام العالمية الثانية، التي سيّرها اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي في الثلث الثالث من شهر ديسمبر 1998 إلى الأراضي المحررة من قبل الجبهة الشعبية التي يقودها الدكتور جون قرنق. وقد ضمت القافلة بين دفتيها ممثلين للطيف الشبابي المعارض وجهات أخرى من بينها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان. وصدر البلاغ الثاني عن مؤتمر حقوق الإنسان في سودان التحول للديمقراطية الذي نظمته حركة الجامعة الإفريقية اليوغندية في مدينة كمبالا في الثلث الأول من فبراير 1999 ودعت له سائر منظمات المجتمع المدني السودانية المعارضة.

أحزنني أن لم أجد في أي من البلاغين إشارة أو فعلا تجاه مزاعم أو حقائق الرق المعلقة سوي اشارة مقتضبة في مقدمة بيان قافلة السلام نوهت فيه بانشغالها بموضوع الرق غير أنها لم تعد للموضوع مرة ثانية. وكان ظني أن تكون هذه الجهود السودانية المعارضة مناسبة لاقتحام حقائق الرق السوداني أو تهمه بعاطفة جريحة وعقل مدقق محقق بعد أن ظل الأمر حكرا لهيئات عالمية ظنينة الخطاب وغير ظنينة. وانتهينا كسودانيين إلى فراجة علي هذا الأمر الجسيم ننقسم حول تقاريره الأجنبية بين مؤيد ومعارض ومتشكك ولا مبال بغير هدي ولا بصيرة. فمن شارة النضج والندية والمسئولية في السياسة أن ينمي آهل الوجعة بجانب الوجدان الغاضب والمحتج، عقلا مشغولا باحثا يتعود به شبابنا خاصة أن لا يقبلوا العالم علي عواهنه سواء خاض في أمر الرق أو المبادئ أو الأيدلوجيات.

أمر تجدد الرق في ملابسات الحرب الأهلية قديم حين تفجر في ملابسات مذبحة مدينة الضعين بغرب السودان في 1987 وفي نيول صدور كتاب "مذبحة الضعين" للدكتورين سليمان بلدو وعشاري احمد محمود. وقد أزعجني يومها أيضا الطريقة الذكية التي تثاقلنا به عن تحري الخبر من كل وجوهه. فلا الجمعية التأسيسية ولا منظمة حقوق الإنسان ولا كائنا من كان تحرك

يتحري الأمر ويستوثق منه. وقد كتبت يومها أنعي علي الجمعية التأسيسية إسقاطها الاقتراح القاضي بتكوين لجنة منها للتحقيق في المذبحة وذيولها. وأسفت لأن الحكومة اكتفت من تبعة إجلاء حقائق المذبحة وذيولها في الرق بملاحقة الدكتور عشاري وحبسه وبتكذيب خبر الرق عن طريق الدبلوماسية السودانية تكذيبا لفظيا بغير مصداقية أو شاهد.

ولسنا في السودان بغير تقليد برلماني بشأن هذه المسائل العصية. فقد نبهت في كلمة لي آنذاك إلى سابقة غراء للتحري البرلماني أو الحكومي في باكر عهدنا الوطني. فقد تحرت لجنة قومية، انكر منها القاضي ميشيل قطران، حادثة تمرد الفرقة الجنوبية عام 1955 ومذابح الشماليين في الجنوب. وكان تقرير تلك اللجنة وما يزال وثيقة سياسية وإنسانية وتاريخية من الطراز الأول وشاهدا علي احترام العقل السوداني.

لم يبق معنا من وقائع أو مزاعم الرق لعام 1987 سوي كتاب "مذبحة الضعين" مرجعا وحيدا، ووحيد الجانب أيضا، ينكب عليه الباحثون في مسألة الأعراف والثقافة والسياسة في السودان.

وكتاب "مذبحة الضعين" كتاب متحامل، وأنى له أن يكون غير ذلك وقد وصفه الدكتور عشاري نفسه بأنه كتاب سياسي قاصد

حين أنكرنا عليه مجافاته لقواعد التحري الأكاديمي المتفق عليها. وعشاري ممن كان يتشيع للجبهة الشعبية لتحرير السودان علنا وبجراءة. وقد كتب كلمة بالإنجليزية يعرض تعريضا عنيفا لكتاب "جراح الحرب" الصادر في 1988 لأنه أخذ علي الجبهة الشعبية بعض المآخذ بجهة حقوق الإنسان. ومثل قلم عشاري لذلك ليس حجة علي الوقائع وانما هو وجهة نظر علي اكثر تقدير.

أمر الرق أمر جلل، ويؤسفني أننا، حكومة ومعارضة، لم نكبر به أو من خلاله عقلا وعاطفة ومنهجا بعد أكثر من عقد من الزمان علي إثارته أول مرة. فقد استنكفت حكومة البشير ملاقاة الأمر علي وجهه وتخفت من وراء لجان تحقيق حكومية لا خطر منها أو عليها. وقد عادت بعد خبر CBS تطلب من منظمة اليونيسيف أن تتحري أمر الرق بنفسها لتحكم للحكومة أم عليها. وهكذا نفرط في عقلنا وعاطفتنا مهرولين إلى منظمة أجنبية نطلب الإنصاف من جور منظمة أجنبية أخري.

أكثر ما حزّ في نفسي وأنا اعد هذه الكلمة ما قرأته لمنظمة حقوق الإنسان السودانية، فرع القاهرة، تشكو إلى السيد لونارد فرانكو، المكلف من الأمم المتحدة بتحري مسائل حقوق الإنسان في السودان، عن تفشي الرق في السودان ضمن مظالم أخري. ولكن متي كانت بيانات منظمة حقوق الإنسان السودانية، فرع القاهرة, سارة أو رشيدة.

وفاق أهل السودان وشبهة الرق

سيأتي يوم قريب إن شاء الله تسوّد فيه وجوه بالخجل حين يزيح الدارسون الغطاء عن الصغائر السودانية التي كمنت وراء ترويج عودة الرق في السودان من بين المعارضة وتلك التي قعدت بالحكومة دون اخذ هذا الأمر مأخذا جديا، واضعة أصابعها في آذانها، تريد للحرج أن يذهب تلقاء نفسه. ذلك يوم يأتي ولا سبيل لاستبطائه أو حتى استعجاله.

ولنا الساعة التي نحن فيها. فقد بدا من حركتين من جهة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض ومن جهة حكومة الفريق البشير، أننا، إذا حسنت النية، ربما كنا بصدد عمل وطني جامع مسئول لتدارك ذائعة الرق المسيئة. فقد وردت علائم انزعاج بين دوائر المعارضة من مغبة التدخل الأمريكي بمقتضى قرارات الكونغرس الأمريكي الأخيرة حول حماية سماء جنوب السودان من كيد الحكومة السودانية وبطشها.

واكثر حيثيات هذه القرارات حساسية وبروزا هي دمغ الحكومة بالصمت عن ممارسات رق عربان السودان لأفارقته الجنوبيين أو بالضلوع في ذلك. ولا جدال أن حيثية الرق هي بعض بضاعة المعارضة ردت إليها وبما فاض عن كيلها قليلا أو

كثيرا. وقد شجعني هذا الانزعاج المعارض لإحداق أمريكا والعالم بوطننا، وبخاصة في تصريحات أفراد معارضين عن ضرورة إتمام الوفاق لتفادي انفراط امرنا عن يدنا، أن أتصور أن المعارضة ربما رغبت في مراجعة قناعاتها عن منشأ، ووتائر، وحجم الرق في السودان، لبلوغ كلمة حق بشأن هذه الممارسة علي ضوء تحر وتحقيق مستقلين وطنيين.

ورأيت من الجهة الأخرى أن الحكومة قد جنحت إلى شيء من الواقعية في خطابها الأخير في مواجهة اتهامات الرق المعلقة علي رقبتها منذ زمن مديد. فقد خرجت من جهامة النفي والتشكي، مما كنت أسميته في كلمة سبقت لي ب "لا النافية للرق" إلى إجراءات فيها إصغاء، وجدية، وشفافية. فقد عقدت الحكومة مؤخرا ندوة لمناقشة مسألة المختطفين ، وهي العبارة الملطفة للرق.

وبافتراض صحة تقديراتي هذه وسدادها، فإنني التمس من الحكومة والمعارضة أن يضعا هذا الأمر المحرج علي مائدة مفاوضاتهما لغرض الوفاق الوطني. وهي مفاوضات يخبو بريق وعدها لقاءا بعد لقاء لأن الغالب عليها في البادئ هو إعادة شك أوراق كراسي الحكم ولذائذه. وهو أمر لا يعني اكثر السودانيين في شيء. فالأمر، وقد بلغ شأن الرق هذا المبلغ الوعر، قمين

بأن يكون علي رأس اجندة الوفاق القومي قبل وقف العمل المسلح. والأمل أن يتفق الطرفان علي تكوين لجنة قومية تأخذ واقعة الرق، وتتحراها من جوانبها كلها، في المنشأ، كواقع اجتماعي، وفي المصب، كخبر عم القرى والحضر وجعل من بلدنا، حكومة ومعارضة، بلدا مشبوها. وهي خطة نريد بها أصلا أن نكتسب خبرة تحرّي خاصة أمرنا بأنفسنا بدقة وذكاء ومسئولية. والأمل أيضا أن تذيع هذه اللجنة نتائج كدحها علي العالم بغير مواربة.

وهذه الخطة عندي أهدي مما تتخبط فيه الحكومة والمعارضة بلا دليل ولا برهان. فقد بلغ الترويع بالرق عند الحكومة مبلغا ظنت أن قوانين السودان قد خلت من المواد التي تردع المسترق. فراح المجلس الوطني الحاكم بعد المؤتمر الوطني الحاكم يروجان ويوصيان بإصدار تشريعات مانعة حازمة تحرّم الرق. وغاب عنهم أن الأصل في دستور السودان وقوانينه هي الحرية التي ترجع بعض أصولها إلى الاستعمار الإنجليزي. وهذا الأصل في الإنسان مما قضت به أحكام مختلفة في محاكم السودان الشرعية، وقد نبه إلى ذلك الأستاذ غازي سليمان المعارض مرة بعد مرة.

كما أن القانون الجنائي لسنة 1974، الذي جدد القانون الجنائي لسنة 1925، قد استن المواد 285 إلى 292 والمواد 302 إلى 315 لعقوبة الخطف والحجز القسري والعمل المجبور وخلافهما وهي الرق بذاته وصفاته. واحسب أن القانون الجنائي لسنة 1974 هو ذاته الذي انبنت عليه القوانين الإسلامية اللاحقة في 1983 و 1991. وعليه، فالقانون السوداني لم يترك في شأن الرق شاردة ولا واردة ولا اجتهاد فيما فيه نص صريح.

ومن الجانب الآخر فأخبار المعارضة من جهة تحري الرق غير سارة. فمحاولة المعارضة الأولى للتحقيق بشأن ممارسة الرق قد تنكبت الطريق، فقد حملت أخبار القاهرة أن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، فرع مصر، "تورطت" في تحقيق عن هذه الممارسة علي الطبيعة استعانت فيه، أو شاركت فيه، منظمة التضامن المسيحي. ولا تثريب، لولا أن منظمة التضامن المسيحي هي طرف مرموق في اتهام حكومة السودان بالتورط في استرقاق الجنوبيين.

والعاقل من تدبر فليس يصح أن تطلب المنظمة السودانية الحق في مسألة وهي "ضيف" أو عالة علي ممثل الاتهام في الحل والترحال، ومن شأن هذا التحقيق القاصر أن يحول المنظمة السودانية إلى مجرد باصم علي وثيقة اتهام معدة أصلا.

في سياق المؤشرات القومية التي تستعجل الوفاق الوطني للنأي بالسودان عن التدخل الأجنبي، وللخروج من خبط عشواء الحكومة والمعارضة حيال الرق تحت ترهيب العالم وترغيبه، رأيت أن تضع الحكومة والمعارضة بند الرق كمسألة مستعجلة في اجتماعاتها المتكررة التي لم تعد تسمن أو تغني من جوع للوطن الآمن والمستتب ، الواحد.

علي هامش مؤتمر رابطة الدراسات الأفريقية الأمريكية العرب وفاتورة الرق في أفريقيا

حضرت في نهاية الأسبوع الماضي (نوفمبر 1998) المؤتمر السنوي لرابطة الدراسات الإفريقية الأمريكية الذي انعقد بمدينة كولمبس بولاية أوهايو. وجذبتني جلسة ناقشت مطلب الأفارقة في القارة الأم والمهاجر الأمريكية من الغرب أن يعوضهم ما حاق بهم من النقص والهوان من جراء تجارة الرقيق التي نشطت في إفريقيا من القرن الخامس عشر حتى إلغائها وما بعد إلغائها في أوائل القرن التاسع عشر. وقد رغبت في الاستماع إلى ما جدّ في المسألة لأنني أحدث طلابي متي جئنا إلى درس الرق الإفريقي إلى أننا لم نسمع بعد آخر هذه الملحمة مشيرا إلى مطلب التعويضات المتنامي. كما حبّب اليّ حضورها أن المتحدثين فيها وهما السفير ديدلي تومسون والبروفسير آجاي أعلام فوق رأسها نيران. فتومسون هو سفير جامايكا في الأمم المتحدة. وقد بدأ حياته طيارا في الحرب العالمية الثانية وخالط قادة إفريقيا المستقبل بعد الحرب من أمثال نكروما وكنياتا في مؤتمر الرابطة الجامعة لأفريقيا الخامس في مانشستر بإنجلترا

عام 1945، وهو المؤتمر الذي انطلقت منه صيحة الاستقلال حتى تحقق. أما بروفسير أجاي ، مدير جامعة أبادان النيجيرية سابقا، فهو من الرعيل الأكاديمي الأفريقي الأول قامت علي أكتافه الدراسات الأفريقية في التأريخ وغيره وآلت إليه إدارة الجامعات الإفريقية المستقلة.

لم أكن قد رتبت عرض هذه الندوة علي "الشاهد الدولي" حتى انبري رجل مائل إلى القصر ذي قبعة وشنب في نهاية الندوة صائحا:"لا تنسونا في شرق إفريقيا، لقد استعبدنا العرب وعليهم دفع الفاتورة". وربما اضطر الرجل إلى هذا القول لأنه رأي الندوة تركز علي تجارة الغربيين للرقيق عبر الأطلنطي. وبدا لي انه لا بأس من عرض هذا المطلب الأفريقي الذي حان أوانه ودنت ثماره حتى لا يفاجئ به أحد من مثقفي العرب أو ساساتهم. والأفضل من رد الفعل عندي هو أن يرتب العرب استراتيجية سياسية أو ثقافية لاستقبال هذا المطلب لو بلغ حوشهم باستثارة، وجدية، وندية ومبادرة. فالمطلب آخذ بشغاف قلوب افريقيّ إفريقيا والمهاجر، فهو صدي لتأريخ وهو خيال لمستقبل، فهو خطر.

تقع الندوة في سياق تعميم منظمة الوحدة الإفريقية لمقررات مؤتمرها الخاص بالتعويضات الذي انعقد في أبوجا، عاصمة

نيجيريا في أبريل 1993. وكانت المنظمة قد كلفت نخبة من الإفريقيين البارزين لاعداد ذلك المؤتمر. وضمت هذه النخبة إلى جانب طومسون وآجاي كلا من البروفسير علي مزروعي وسمير أمين ومريم ماكيبا، مغنية جنوب إفريقيا الجيدة، وأرملة سامورا ميشيل، رئيس جمهورية الموزمبيق. وكان علي رأس اللجنة السيد ابيولا، النيجيري المسلم، الذي اشتهر بدعوة التعويضات، والذي انتخبه شعبه لرئاسة الجمهورية قبل أعوام قليلة وبخل الحكام العسكريون بها عليه، وأودعوه السجن إلى يومنا هذا (ولم يكن قد قضي نحبه في السجن بعد)

اتجهت كلمة بروفسير آجاي إلى بيان كيف أن الغرب لم يبرح منذ القرن الخامس عشر (يتزحلق بيسر) من نظام يستغل به إفريقيا إلى آخر: من العبودية مرورا بالاستعمار والاستعمار الجديد حتى استعمار المنظمات غير الحكومية والاغاثية الراهن. كأنه هنا يجدد أفكار الدكتور الشهيد ولتر رودني، ذي الأصل الأفريقي من جزر الهند الغربية، الذي كتب في آخر السبعينات كتابا ذائعا عنوانه: "كيف تخلفت إفريقيا بفضل أوربا". واستنكر آجاي أن تعوض بريطانيا ملاك الرقيق في القرن التاسع عشر حين حررت الرقيق ولم تعوض الرقيق أنفسهم. ونفي أن يكون ذلك الترتيب تحريرا وانما هو "فدية". وقال أن من حق إفريقيا

أن تعوّض عن الأذى والاستضعاف قبل أن تفتح صفحة جديدة مع الغرب.

ووصف تومسون سعي إفريقيا إلى التعويض بأنه حركة من الوطنية إلى التنمية. فقد تحررت إفريقيا وتبقي لها أن توفر موارد مستحقة للتنمية. فالتعويض لا يتجه إلى تأنيب وتعنيف الأوربيين علي قبيح فعلهم الإفريقي. فمثل هذا التعنيف باب في الوطنية تخطيناه. إن التنمية، في رأي هذا المجاهد المخضرم، بحاجة إلى معني جامع ملهم للإفريقيين مثل نقد النظام العالمي الغربي الجامع، لا لأنه استرقهم أو استعمرهم، فقد فعلوا ذلك قبلا خلال مرحلة التحرير الوطني، بل لأنه أفقرهم. ووسع تومسون هذا المعني في فترة النقاش حيث قال أن الغرب استحدث مشروع "مارشال" بعد الحرب العالمية الثانية ليقيل عثرة حتى المهزومين من الطليان والألمان الذين تسببوا في الحرب وفي دمار بلادهم، أفلا تستحق أفريقيا نظرة حب كهذه.

في فترة النقاش شفت العاطفة الإفريقية عن نفسها بكثافة رقيقة، غني أحدهم أهزوجة قبل أن يناقش. وقال آخر انه كان مترددا فى قبول فكرة التعويضات خشية أن يبتلعها ابتلاع مثل الجنرال موبوتو في الكونغو. وقالت أستاذة أمريكية إنها تتمني أن تنسق منظمة الوحدة الإفريقية مع منظمة أمريكية للسود متخصصة في

التعويضات لجرد حملة تضامن وتنوير وتعبئة حتى يجيز مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون بالتعويضات ظل معروضا أمامه لمدة طويلة.

غير أن النقاش تركز في مسألتين أولهما ما هي مسئولية الأفارقة انفهسم عن استرقاق بعضهم البعض لأن في تقدير هذه المسئولية ما قد يسقط حقهم في التعويض. أما المسألة الثانية فهي هل نحن بحاجة حقا إلى التعويضات لكي ننمو وننطلق. وقد لطف تومسون من التوتر الذي لازم المسألة الأولى حين قال انه إذا قبلنا جدلا أن الإفريقيين في القارة كانوا نخاسة مما يسقط عنهم التعويض فما ذنب الإفريقيين في المهاجر الواضح انهم لم يشاركوا بشيء في تجارة الرقيق وانما هم الضحايا المؤكدون. ولاقت كلمته استحسانا ضحكا وتصفيقا.

أما المسألة الثانية التي دعت فيها أستاذة من اصل نيجيري إلى الفكاك عن الغرب بالكلية لأن قبول تعويضاته هو امتداد لكوننا عالة عليه. وقد رد عليها بروفسير آجاي قائلا:"إن حالنا المغني عن سؤالنا في إفريقيا كان وما يزال من صنع الغرب ولا سبيل إلى الطلاق البائن عنه بغير جرد حساب الماضي والحاضر البشع.

غير خاف أن مطلب التعويضات الإفريقي يترسم القدوة اليهودية مع المحرقة النازية، ولا يكتفي بها، فقد وردت الإشارات إلى نجاح "الإسكيمو" (كندا) والهنود الحمر (الولايات المتحدة) وشعوب استراليا الأصلية، واليابانيون الأمريكان (الذين زجتهم الحكومة الأمريكية في معسكرات للاعتقال خلال الحرب العالمية الثانية خشية أن يخربوا في البلاد لصالح اليابان) في الحصول علي تعويض عما لحق بهم من نقص وضيم.

ومع ذلك فالقدوة اليهودية كانت هي النموذج الاتم. وقال تومسون صراحة انه النموذج الذي علينا الاهتداء به. وأضاف "أننا حتى خلال النضال ضد الاستعمار عرجنا علي العهد القديم واصطفيا الآية"دع شعبي لحال سبيله" رمزا للتحرر.

ظل اغلب الأفارقة، وفي غرب القارة خاصة لرابطة الإسلام وبعدهم عن شرق إفريقيا، مسرح تجارة الرقيق بواسطة العرب والأفارقة المستعربين من أمثال تيبوتب والزبير باشا، يغضون الطرف عن الدور العربي في تجارة الرقيق. غير أن صفوة مثل وول شوينكا، الحائز علي جائزة نوبل، وسامبيني عثمان، والكاتب الغاني آرمان ظلت تجدد ذكري الرق العربي والإسلامي في أعمال أدبية مقروءة ومحبوبة. غير أن الوجهة العامة أن تجارة العرب والمسلمين في الرق الإفريقي نشاط

اندثر ولم "يترسمل" بالسير في طريق الاستعمار ومشتقاته. ولكن ربما كان هذا الإغضاء غير مأمون الجانب. فصوت الرجل المائل إلى القصر، ذي الشنب والقبعة، الهامشي الختامي، ربما تصاعد في لمح البصر ووجد العرب أنفسهم بازاء فاتورة بدين قديم. فحين التقيت الرجل في نهاية الندوة وجدته يوزع كلمة يدعو فيها إلى مؤتمر للتعويضات ينعقد في العام القادم بإحدى ولايات الجنوب الأمريكي. وهذه خميرة (عكننة أو غيرها) لما قد يجد العرب أنفسهم يوما بازائه. وليس العاقل هنا من اتعظ بل من رتب أمره علي لقاء هذا الخاطر الإفريقي المؤرق قبل أن يساق إلى لقائه سوقا. إن العرب بحاجة إلى استراتيجية إفريقية تنظر إلى هذا المطلب بمسئولية تجاه تأريخهم في إفريقيا.

مأزقنا العنصري خرمجة
ومأزق أميركا العنصري مشكلة

يفـرق الأمــيـركــان بين أن تكون مــواجــهًـا بـ «مـشكلة PRPLEM» او بـ «خرمجة MESS» فالمشكلة عندهم امر صحي وتحديها يغري بالحل. أما إذا خرمجت مشكلتك فأنت في محنة إلى قيام الساعة. تواجه أميركا كما السودان مأزقًا عنصريًا تاريخياً وحاضراً غاية في التعقيد. أما مأزق أميركا فهو مشكلة في حين ان مأزق السودان خرمجة. وما يخرمج مشكلة السودان بشكل رئيسي هو الاسترزاق السياسي والمعيشي الذي تداخل مع المشكلة فخربطها. فما غلبت مثقف أكاديميته او معيشته حتى وجد ضالته للجوء أو الفرج في التهجم بغير دليل او خبرة على المسألة العنصرية ينهشها بغير رحمة أو علم. وما «خَرِد» سياسي من سوق ساس يسوس حتى طلب النصر بحلب المسألة العنصرية. كلهم يفعلون ذلك. وأصبحت السابقة في هذ الأمر حقًا دستوريًا بدلاً أن تكون موعظة حسنة.

إن الذي يحول دون أن تتحول المشكلة العنصرية إلي خرمجة في أميركا (بجانب النظام السياسي الذي ينفرج بشيء من العسر لملاقاة الحل في منتصف الطريق) هو ان اكثر النساء والرجال الذين يتصدرون المسألة العنصرية عندهم هم من ذوي الخاطرة الإنسانية العذبة. وتجدهم وقد تجمرت خاطراتهم هذه فوق متاعب الأمة التاريخية. وقد

خلصت من شعواء الغرض العاجل والمصلحة المؤقتة فى الذي نراه في هرولة الصفوة الشمالية إلى المسألة العنصرية.

وقد ألممت خلال (مايو ٢٠٠١) بسيرة رجلين من هذا القبيل الأميركي الوسيم الخاطرة الشجاع النفس. وأول هؤلاء الرجال هو السيد دوق جونز ممثل الادعاء الحازق لولاية ألباما الذي نجح في استصدار حكم بالادانة ضد توماس بلانتون، عضو جماعة الكوكلس كلان المتعنصرة ضد السود، والذي اشترك فى القاء قنبلة على كنيسة للسود عام ١٩٦٣ فتفجرت وقتلت أربع طفلات. وقد تضافرت قوى وعوامل عديدة للحيلولة دون أن يلقى بلانتون جزاءه فى ساحة القضاء طوال الأربعين عامًا الماضية. وقد اتهم الناس حتى مكتب التحقيقات المركزية باخفاء أوراق ما كان من شأنها تحريك الاتهام ضده بصورة سديدة. وقد كان نجاح جونز فى جعل بلانتون يدفع ثمن جريمته مثار اعجاب واسع به. فقد هنأه آش كروف، المدعى العام الأميركي، وجانيت رينو، التى سبقت كروف إلي المنصب، واسبايك لي، المخرج الأميركي الأسود المعروف.

وقاريء سيرة جونز يرى ان وعيه ووجدانه وبصره بتفجير الكنيسة السوداء لم تنبت بليل يوم تعين في سلك الادعاء بولاية الباما. فقد كان جونز طفلاً أبيض في عمر الطفلات السوداوات القتيلات عام ١٩٦٣. ونشأ جونز لاهيًا كغيره من الصبية البيض ذا ولع بكرة القدم ودخل كلية القانون بجامعة الباما فى عام ١٩٧٧. وكان يهمل دروسه لحضور محاكمة أحد

زملاء بلانتون وشريكه فى جريمة الكنيسة. وقد أعجب جونز بممثل الادعاء لكفاءته ولسداده فى تثبيت الجرم على العنصري الأبيض. وتعلق جونز بقضية الكنيسة منذ ذلك اليوم، وأصبحت له شاغلاً، حتى جاء مدعيًا عامًا لولاية الباما فى ١٩٩٧. وأكثر ما سره من الوظيفة انها ستجعله يرث ما تبقى من قضية الكنيسة وسيقود الاتهام ضد من تبقى من الهاربين من العدالة منهم. وكان أكثر ما يؤدي جونز ان هذه القضية العنصرية قد اساءت إلى سمعة ولايته وجعلت أيضًا أهلها الخيرين سبة فى نظر الناس.

وقرات عن اميركي ابيض آخر من قبيل الأميركيين الذين حالت شجاعتهم القلبية والضميرية دون ان تهبط المشكلة العنصرية الاميركية إلى درك الخرمجة العنصرية. وهذا الاميركي هو شارلس بلاك (٨٥ سنة) الذي توفى.

وبلاك هو ذلك المحامي المُسمى الذي استصدر الحكم المشهور المعروف بـ «بروان ضد مكتب التعليم بولاية كنساس». وهو الحكم الذي انهى بضربة قاضية نظام الفصل العنصري فى التعليم والمدارس الاميركية. وقد دفعت بلاك إلى هذه الجراة لاستتباب الأمن العنصري تجربة روحية فذة. فقد قيل انه كان يستمع يومًا لموسيقى للويس ارمسترونق، موسيقار الجاز الفذ، فداخل روحه فيض اشراق من الحانه وأخذت لبه براعة هذا الرجل الأسود. ولم تصمد بعد ذلك حزازاته ضد السود وأخذت تتداعى واحدة بعد الأخرى. وقال بلاك انه بدأ أولاً بالتخلص من العقيدة البيضاء المركزية

التي تقول بأن السود قوم لا بأس بهم إذا لزموا مكانهم. فقد وجد بلاك نفسه تتساءل: حسناً ولكن ما مكان هذا الموسيقار العجيب الذي نُعينه له فلا يبرحه ولموسيقاه هذا العطر الفائح. وحين بلغ به التفكير هذا الحد لم يهدأ طول عمره وأخذ يطلب الانصاف للسود والبيض حتى يأمن وطنه ويسعد.

كان أقسى ما يصف به أستاذنا عبد الخالق محجوب مساهمًا في العمل العام هو قوله ان فلاناً هذا بلا وجدان. وقد تكأكأ على المأزق العنصري نساء ورجال خلو من الوجدان بلا حصر. ولا غرابة ان تورمت مشكلتنا العنصرية وباتت خرمجة. فكلهم يأتي إلى المشكلة بعد غيبة وعي طويلة وبليل... كالانقلاب.

هذا الكتاب

وأملت ملاحظة أخرى عليّ جنس الكتابة الصحافية التي سيجدها القارئ في هذا الكتاب فقد أتاحت لي كل من صحيفة الخرطوم (1992)، والفجر (1998 - 2000) والشاهد الدولي (1998)، والصحافي الدولي (1999 -) كتابة عمود يومي أو أسبوعي فيها. ولما كان موضوع الرق مما ملأ الدنيا وشغل الناس في عقدنا الأخير فقد عالجته في أعمدتي من زاوية الخبر والانثربولجيا، وهي معالجة استهديت فيها بكلمة لصحفي أمريكي قال فيها «إن الخبر هو أنثربولجيا حيث نشأ».

آمل أن يجد القارئ متعة ونفعا، واسجل هنا محبتي وعرفاني للزميل العطبراوي الراسخ الشيخ عووضة الذي قبل بأريحية نشر الكتاب بهدوئه المعتاد والتزامه المعهود منه.



الرق في السودان

الشركة العالمية للطباعة